

# الفصل الثالث

## واقع التعليم فى ليبيا قبل بداية التخطيط التربوى

يتضمن هذا الفصل :

- نبذة مختصرة عن نشأة التعليم فى ليبيا.

أولاً : واقع التعليم فى ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943 - 1952).

(1) النظم التعليمية بالأقاليم الثلاثة.

(2) التطور الكمى والنوعى للتعليم خلال هذه الفترة.

أ - الجوانب الإيجابية.

ب - الجوانب السلبية.

ثانياً : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا عند الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.

(1) الظروف السياسية.

(2) الظروف الاقتصادية.

(3) الظروف الاجتماعية.

ثالثاً : انعكاس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعليم فى ليبيا عند الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.

(1) التعليم العام.

(2) التعليم الفنى والمهنى.

(3) التعليم الدينى.

(4) التعليم الجامعى.

## الفصل الثالث

### واقع التعليم فى ليبيا قبل بداية

### التخطيط التربوى

لم تعرف ليبيا طوال تاريخها القديم والحديث أى نوع من السياسة التعليمية المنظمة بقوانين وقرارات ولوائح وفقاً لتشريعات وطنية إلا منذ بداية الخمسينيات من هذا القرن وذلك على الرغم من ظهور التعليم فيها منذ الفتح العربى الإسلامى عام 642م ، حيث استمر التعليم فى ليبيا طوال الحقب التاريخية اللاحقة للفتح العرب الإسلامى وحتى مجئ الأتراك عام 1551م عبارة عن نشاط تعليمى تقليدى ارتبط بالعلوم التقليدية فى تلك العصور ، وخصوصاً علوم اللغة العربية وآدابها ، وعلوم القرآن الكريم والسنة المحمدية الشريفة . حيث يشير الدكتور رأفت غنيمى إلى أن «هذا النشاط كان قائماً بجهود أهلية وشخصية عن طريق المساجد والكتاتيب والثغور والربط الإسلامية ، ثم الزوايا السنوسية فيما بعد» (1) .

غير أن هذا التعليم على الرغم من بساطته ، وإعتماده على الأساليب التقليدية القديمة قد ترسخ فى أذهان المتعلمين ، وتعمق إيمانهم بأهدافه ومبادئه ومؤثراته التربوية فى الناشئين والراشدين على حد سواء حتى إن الأتراك لم يستطيعوا منافسته رغم كل السبل والوسائل التى استخدموها - ولا سيما فى أيامهم الأخيرة - عن طريق نشر النظم التعليمية الحديثة بلغتهم ، وإيفاد الطلبة الليبيين للدراسة فى تركيا وذلك فى محاولة منهم لتتريك العرب الليبيين ، وطمس معالم الشخصية والثقافة العربية الأصيلة لدى هذا الشعب الذى استعمروه لمدة تزيد على الثلاثة قرون ونصف من الزمن ، أى منذ 1551م وحتى 1911م .

كما أن إيطاليا الفاشية ، رغم جبروتها وعنجهيتها وانتهاجها لأبشع الوسائل من أجل

(1) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، بنغازى ، 1972 ، ص 2 .

طينة ليبيا وجعلها جزءاً من إيطاليا ، لم تفلح هي الأخرى في القضاء على منابع وراوفا هذا التعليم التي لم تنضب على الرغم من كل المحاولات التي قامت بها إيطاليا لتدمير البنى الأساسية للتعليم العربي الإسلامي في ليبيا من خلال غلق الأماكن التي كانت تستخدم كمدارس وذلك إلى جانب تشريدتها للأهالي ، وتجنيد الشباب الليبي في حروبها ضد الحبشة والصومال وأرتيريا ، ثم خلال الحرب العالمية الثانية ، ناهيك عن فتح المدارس الإيطالية والأقسام الداخلية بحجة إيواء الأيتام وأبناء الفقراء ، والزج بالمخالفين في غياهب السجون والمعتقلات ونصب المشانق العلنية في كل مدينة وقرية .

من خلال استقراء تاريخ الاستعمار في ليبيا يلاحظ أن هذا الشعب قد تعرض منذ الفتح العربي الإسلامي للعديد من الغزوات ، والسيطرة الإستعمارية التي حاول خلالها المستعمرون الغزاة مسخ وطمس وتشويه الثقافة العربية الإسلامية عن طريق فرض نظمهم التعليمية ولغاتهم القومية على أبناء البلاد الأصليين وذلك بدءاً بغزوات الأسبان والنورمانديين ثم الأتراك والإيطاليين إلى التواجد البريطاني والفرنسي والأمريكي على أرض ليبيا بعد الحرب العالمية الثانية . كما يلاحظ أيضاً أن المدة التي تعرضت فيها ليبيا للنفوذ والسيطرة الأجنبية تبلغ حوالى (460) سنة ، أى منذ أن غزاها الأسبان عام 1510م والذين تنازلوا عنها لفرسان القديس يوحنا عام 1522م ، ثم وقعت تحت السيادة العثمانية منذ عام 1551م حتى احتلتها إيطاليا عام 1911 ، وبجلاء قوات المحور عن ليبيا عام 1943م أصبحت البلاد في دائرة نفوذ قوات الحلفاء المنتصرة في الحرب الثانية ولاسيما بريطانيا وفرنسا كما شاركتها أخيراً أمريكا منذ عام 1954 . وإلى أن انتهت هذه السيطرة الأجنبية برحيل آخر جندي أمريكي عن أرض ليبيا يوم 1970/6/11 وذلك بفعل قيام الثورة الليبية ومطالبتها بجلاء بقايا الفاسيست الإيطاليين ، واليهود ، والقواعد البريطانية والأمريكية ، غير أن أشد هذه الفترات خطورة على التعليم في ليبيا كانت هي فترة الاحتلال الإيطالي التي دامت أكثر من اثنتين وثلاثين سنة ، أى من 1911 وحتى 1943 .

ويؤكد عبد اللطيف البرغوثي على أنه وبالرغم من كل ذلك فقد ظل الشعب العربي في ليبيا متمسكاً بعرويته ومعتقداته الإسلامية عن طريق تعليمه العربي الإسلامي الذي

حفظ تراثه وقيمه الروحية وآداب سلوكه ومثله العليا المستمدة من ركائز الدين الإسلامي وتعاليمه وأداة معرفته وهي اللغة العربية، (1).

وتعزى الدراسة الحالية ذلك إلى أن معظم السكان في ليبيا خلال تلك الفترة كانوا يكونون مجتمعاً ريفياً ، وقد أضحي هذا المجتمع الريفي بعيداً عن سلطات القوى المسيطرة على الأمور والتي تتخذ من المدن الساحلية مراكز لفرض سيطرتها ، كما تأثر هذا المجتمع الريفي بالبيئة الصحراوية فامتاز أفرادها بالقسوة والخشونة والمحافظة على العادات والتقاليد العربية والدين الإسلامي ، أي المحافظة على التراث العربي الإسلامي ، هذا بالإضافة إلى كون علاقة أبناء البلاد الأصليين - سواء من سكان الريف أم المدن - بالدخلاء الأجانب على مر العصور التاريخية المذكورة كانت علاقة عداء بين مستعمر غاشم ، أو مسيطر مستبد تحت رداء الإسلام ، أو مهيمن باسم الحماية ، وبين شعب شعر بالظلم والقمع من قبل أولئك الدخلاء فدفعته حميته وغيبرته ومشاعره القوميته إلى التصدي لكل محاولات النيل من كرامته ، أو مسخ هويته وثقافته وآدابه العربية الأصيلة .

وقد نجلى ذلك واضحاً في عدم الإقبال على نظمهم التعليمية الحديثة رغم كل المغريات ، بل يمكن القول بأن ذلك قد زاده إصراراً وتمسكاً أكثر من ذي قبل بنظمه التعليمية التقليدية ، حيث لم تنتشر النظم التعليمية للدخلاء إلا في المدن الساحلية وبصورة لم تكن مؤثرة في مجتمع غالبية سكانه يعيشون في الأرياف النائية .

والدراسة الحالية لا يعنىها الغوص في التفاصيل الدقيقة لنظم التعليم في ليبيا وتطورها خلال الحقب التاريخية الماضية ، بقدر ما يهملها أن تكون هذه المقدمة الموجزة مدخلاً لدراسة واقع التعليم في ليبيا واتجاهات السياسة التعليمية خلال مدة معينة سبقت قيام التخطيط التربوي في ليبيا ، لكي يمكن أن تصل الدراسة بعد ذلك إلى بيان وتحديد أثر قيام هذا التخطيط على تطوير التعليم والأهداف التربوية في الجماهيرية الليبية وذلك ما سوف يتم تناوله في الفصل القادم .

(1) عبد اللطيف البرغوثي ، تاريخ ليبيا الاسلامي ، منشورات الجامعة الليبية ، بنغازي ، 1973 ، ص 290 .

وبما أن هذا الفصل سيتناول استعراض وبحث ودراسة واقع التعليم في ليبيا قبل قيام التخطيط التربوي ، فإن الدراسة ترى تقسيمه إلى المحاور الرئيسية التالية:

**أولاً : واقع التعليم في ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943-1952).**

**ثانياً : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.**

**ثالثاً : انعكاس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعليم في ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط.**

**أولاً : واقع التعليم في ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية (1943-1952) :**

يقصد بفترة الإدارتين البريطانية والفرنسية تلك الفترة التي أعقبت مباشرة طرد القوات الإيطالية من ليبيا عام 1943 أثر هزيمته قوات المحور في شمال أفريقيا بعد معركة العلمين الفاصلة عام 1942 ، حيث تم وضع ليبيا تحت الإشراف المشترك بين كل من بريطانيا وفرنسا وذلك تمهيداً لتقسيمها فيما بعد.

وقد استمرت ليبيا تحت النفوذ الثنائي المشترك لمدة ثماني سنوات ، قبل أن تحصل على ماسمى بالاستقلال في نهاية عام 1951 ، غير أن ذلك الاستقلال لم يخلصها من التواجد الاستعماري فوق أراضيها ، بل نجده قد سمح للولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بإقامة قواعد عسكرية لها في الجزء الغربي من البلاد.

ولعل الدراسة الحالية قد اختارت أن تبدأ استعراضها وتحليلها لواقع التعليم في ليبيا خلال المدة التي سبقت قيام أول خطة تربوية عرفت بها البلاد بهذه الفترة لعدة أسباب منها :

1- تعد هذه الفترة من أهم الفترات التي شهدت تطورات مهمة في مجال التعليم في ليبيا كانت لها - في الواقع - انعكاساتها الإيجابية والسلبية أيضاً على عملية إعادة البنى الأساسية للتعليم في ليبيا بعد عدة قرون شهدت البلاد خلالها العديد من الحروب والغزوات الخارجية ، والثورات الداخلية والتي كان لها آثارها

الدمرة على مسيرة التعليم فى البلاد ، فخلال هذه الفترة طردت إيطاليا من ليبيا بعد إحتلال تجاوز الثلاثة عقود من الزمن كانت من أصعب الفترات فى تاريخ ليبيا .

2- على الرغم من أن انجلترا وفرنسا قد حلت محل إيطاليا كدخيلين أجنبيين إلا أنه يمكن القول بأن هناك فرقاً بين هذين وذاك ، حيث أنهما قد سمحا بإعادة افتتاح المدارس الإبتدائية والمعاهد المهنية والمدارس الفنية مثل : معاهد المعلمين ، والمدارس الصناعية والتجارية والزراعية ، كما سمحا أيضاً بإعادة التعليم الدينى فى المساجد والزوايا .

3- تم السماح للأخوة العرب - ولاسيما من مصر وفلسطين - بالتدريس فى هذه المدارس والمعاهد .

4- طبق فى ليبيا - وبالأخص فى ولايتى برقة وطرابلس - نظام التعليم المصرى ، وأحضرت الكتب المقررة والمناهج التعليمية من مصر. أما فى ولاية فزان فقد طبق فيها نظام التعليم الفرنسى المطبق فى دول المغرب العربى الخاضعة لفرنسا خلال تلك الفترة .

5- بدأت البلاد تشهد نوعاً من الاستقرار الأمر الذى شجع على زيادة الطلب على التعليم .

6- من التطورات الهامة خلال هذه الفترة أيضاً والتي كان لها دورها الفاعل والمؤثر فى تطور التعليم فى ليبيا قيام الأمم المتحدة عام 1945 بمنظمتها المختلفة وبالأخص منظمة اليونسكو التى لعبت دوراً بارزاً فى تطوير التربية والتعليم وانتشارهما فى قارات العالم ، وذلك إلى جانب ميلاد جامعة الدول العربية فى نفس تلك السنة بمؤسساتها المختلفة أيضاً السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي لعبت هى الأخرى دوراً مهماً ليس فيما يتعلق بمساعدة ليبيا فى الحصول على استقلالها فقط ، وإنما فى إيجاد وتنمية العلاقات بين ليبيا والعالم العربى وخاصة فى مجالات التربية والعلوم والثقافة .

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن التعليم فى ليبيا قد تنفس الصعداء بعد فترات طويلة من التردى ، وذلك على الرغم من الانتقادات التى وجهتها بعض الدراسات التى تناولت تطور النظم التعليمية فى ليبيا خلال تلك الفترة .

ومن هذه الدراسات على سبيل المثال دراسة أحمد محمد القماطى (1) ، ودراسة الدكتور رأفت غنيمى الشيخ (2) ، ودراسة الدكتور إبراهيم محمد الشافعى (3) .

وسوف تتناول الدراسة المآخذ التى إرتأتها هذه الدراسات على نظم التعليم فى ليبيا خلال الفترة المعنية ، كما أن للدراسة الحالية وجهة نظر هى الأخرى قد تتفق مع وجهات نظر تلك الدراسات فى بعض الجوانب ، وتختلف معها فى جوانب أخرى ، غير أن طبيعة التسلسل المنطقى لرواية الأحداث تفرض على الدراسة الحالية أن تتناول أولاً واقع التعليم فى ليبيا خلال الفترة المعنية ، والجهود التى بذلت من أجل إعادة بنائه وتطويره بإيجابياتها وسلبياتها وذلك قبل أن تتعرض إلى مناقشة تلك المآخذ التى ارتأتها الدراسات المشار إليها حتى يمكن تحليل وجهات النظر المختلفة فى ضوء الظروف الراهنة لواقع التعليم فى ليبيا خلال تلك الفترة من جهة ، ولكى يمكن للدراسة الحالية من جهة أخرى عرض وجهة نظرها بصورة أكثر موضوعية .

لاشك أن نظام التعليم فى أية دولة يتأثر ، بل ربما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسودها من أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية ، كما قد تلعب الظروف الراهنة - أحياناً - دوراً كبيراً فى التأثير على مدخلات التعليم ومخرجاته ، وعلى العملية التربوية والتعليمية التى يتشكل فى إطارها نمط التعليم والتربية . ولذا فإن نظام التعليم فى ليبيا قد تأثر طوال تاريخها - وبصفة خاصة فى "عصورها الحديثة" - التى خضعت فيها البلاد لحكم أجنبى تسلطى بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت البلاد أبان تلك العصور المظلمة ، وإلا لما كانت نسبة الأمية تزيد على 90% من المجموع العام للسكان ، وعلى 97% من مجموع الإناث وذلك وفقاً لما جاء فى أول تعداد عام للسكان عام 1954 (4) .

وإذا عرفنا أن هذا التعداد قد جرى بعد خروج إيطاليا من البلاد ، وبداية افتتاح المدارس وانتشار التعليم لمدة تربو على العشر سنوات قبل أن يجرى ذلك التعداد ، فإن

(1) أحمد محمد القماطى، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية الليبية من 1951 إلى 1975 ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، 1978 ، ص 147 .

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 276 .

(3) الدكتور إبراهيم محمد الشافعى ، مرجع سابق ، ص 538 .

(4) النتائج الأولية للتعداد العام للسكان فى المملكة الليبية عام 1954 ، ص 12 .

سؤالاً قد يطرح نفسه ، وقد تكون إجابته معروفة ضمناً من واقع الحال ، غير أننا قد لا نجد الإجابة الشافية نظراً لعدم توافر الإحصاءات والبيانات الدقيقة للسكان خلال فترة الإستعمار الإيطالي ، والسؤال هو ... إذا كانت نسبة الأمية بين السكان تزيد على 90% عام 1954 بعد أن قطعت البلاد شوطاً لا بأس به فى التعليم ، فماذا كانت نسبة الأمية عند خروج إيطاليا من ليبيا عام 1943 ياترى؟

فى الواقع ليس هناك أدنى شك فى أنها كانت أعلى من هذه النسبة بكثير ، ولكن الغريب فى الأمر أنه على الرغم من إرتفاع معدلات الأمية بين السكان ، إلا أن الشعلة ظلت متقدة ولم تنطفئ حتى توهجت من جديد بمجرد إنتهاء تلك الفترات ، وما أن سُمح لليبيين بفتح المدارس والشروع فى محاولات إعادة البنى الأساسية للتعليم حتى أقبل الناس على هذه المدارس العربية المنهج والمعلم وذلك على الرغم من كونها قد ظلت لفترة تحت الإشراف الأجنبى حيث يشير S.Greige إلى أنه «عقب هزيمة إيطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، وطردها من ليبيا على أيدي قوات الحلفاء وبمساعدة الليبيين الذين تم تجنيدهم من المهاجرين فى مصر والشام تم تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم هى (1) .

- (1) إقليم برقه : وهو الجزء الشرقى من البلاد ، ووضع تحت إدارة بريطانية .
- (2) إقليم طرابلس : وهو الجزء الغربى من البلاد ، ووضع تحت الإدارة البريطانية أيضاً ، ولكن بصورة مؤقتة إلى أن يعاد إلى ايطاليا فيما بعد .
- (3) إقليم فزان : وهو الجزء الجنوبى من البلاد ، ووضع تحت الإدارة الفرنسية التى كانت تسيطر على بقية الدول العربية الأخرى فى شمال أفريقيا .

وإزاء هذا الوضع الجديد فإن عدة تساؤلات أخرى تبرز باحثة عن إجابة ، وهى إذا كانت ليبيا قد قسمت إلى ثلاثة أقاليم ، وذلك تمهيداً لتقسيمها بين ثلاث دول مختلفة هى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، فما هى النظم التعليمية التى طبقت فى هذه الأقاليم الثلاثة؟ وما هى السياسة التعليمية التى انتهجت؟ وكيف تطور التعليم فى ظل هذه السياسة؟

---

(1) S.Greige. History of Education in tripolitania, Tripoli, 1948. P. 8.

## (1) النظم التعليمية بالأقاليم الثلاثة :

يذكر الدكتور نقولاً زيادة أن بريطانيا قد استجابت لمطلب الليبيين الملح بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج جحافل القوات الإيطالية والألمانية من ليبيا مباشرة وذلك للسماح لهم بفتح المدارس لتعليم أبنائهم ، حيث عقد أول مؤتمر للتعليم فى ليبيا يوم 1943/6/5 وكان من أهم بنوده، (1) :

1- الخطوات الضرورية التى ينبغى أن تتبع لتلبية رغبة المواطنين العرب الليبيين فى تعليم أبنائهم .

2- تحديد عدد المدارس التى يمكن افتتاحها .

3- تقدير الميزانية اللازمة لهذه المدارس .

4- المناهج اللازمة والكتب الدراسية المقررة .

وبناء على ذلك فقد تبنت الإدارة البريطانية فى إقليم برقة نظام التعليم المصرى . أما فى إقليم طرابلس فيشير الدكتور رأفت غنيمى الشيخ إلى أنها «قد حاولت فى البداية تطبيق نظام التعليم المتبع فى فلسطين ، غير أن الأهالى رفضوا ذلك ، فحاولت مرة أخرى تطبيق نظام التعليم السودانى ولكن صيحات المعارضة قد تعالت مرة أخرى مطالبة بتطبيق نظام التعليم المصرى الذى طبق فى إقليم برقة، (2) .

وهكذا فقد استجابت الإدارة البريطانية بعد العديد من المحاولات والمماطلات وطبقت فى إقليم طرابلس نظام التعليم المصرى المنفذ فى إقليم برقة ، ولكن - كما يتضح مما أورده الدكتور غنيمى أن «هذه الموافقة قد جاءت بعد أن أدخلت بريطانيا عليه التعديلات التالية (3) .

1- عدم تدريس أية لغة أجنبية فى المدارس الابتدائية فى إقليم طرابلس .

(1) الدكتور نقولاً زيادة ، محاضرات فى تاريخ ليبيا من الاحتلال الايطالى إلى الاستقلال ، معهد الدراسات العربية

العالى ، الجامعة العربية ، القاهرة ، 1958 ، ص 195 .

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 277 .

(3) المرجع السابق ، ص 277 .

- 2- ينحصر منهج مادتي التاريخ والجغرافيا في تاريخ ليبيا وجغرافيتها بدلاً من مصر وذلك بمرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى «لا توجد مرحلة إعدادية آنذاك» .
- 3- تظل الكتب المستعملة هي الكتب المصرية .
- 4- تصبح اللغة الأجنبية الأولى في المرحلة الثانوية هي اللغة الانجليزية والثانية هي اللغة الفرنسية ، ولكنها أحلت اللغة الإيطالية محل الفرنسية اعتباراً من أكتوبر 1950 .

وترى الدراسة الحالية أنه يتبين من خلال محاولات بريطانيا - في البداية - عدم تطبيق نظام التعليم المصرى على إقليم طرابلس ، وكذلك من التعديلات التى أدخلتها على نظام التعليم بعد أن أصر الأهالى على ضرورة تطبيق هذا النظام ، أن بريطانيا قد أبقت على تعليم اللغة الانجليزية فى إقليم برقة فى جميع مراحل التعليم لأنها كانت ترمى إلى الاستحواذ على هذا الإقليم ... كما يتضح أيضاً من إحلالها اللغة الإيطالية فى إقليم طرابلس بدلاً من اللغة الفرنسية كلغة أجنبية ثانية فى المرحلة الثانوية إنها كانت تنوى تسليم هذا الإقليم إلى إيطاليا طبقاً لمشروع تم عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة - فيما بعد - عرف بمشروع (بيثن - سفورزا) والذى يهدف إلى تقسيم ليبيا بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ، بحيث يكون إقليم برقة من نصيب بريطانيا لتضمه إلى مصر ، ويمنح إقليم طرابلس إلى إيطاليا مكافأة لها على تخاذلها مع ألمانيا فى الأشهر الأخيرة من الحرب العالمية الثانية. أما إقليم فزان فيكون من نصيب فرنسا لتضمه أيضاً إلى مستعمراتها فى أفريقيا .

أما سياستها فيما يتعلق بالإبقاء على استعمال الكتب المنهجية المصرية وتدريس تاريخ وجغرافية ليبيا بدلاً من مصر ، فهي لم تضيف جديداً ، فكلما طبقت نظام التعليم المصرى فإن الكتب المنهجية المصرية هي الأكثر ملاءمة للتدريس - وخصوصاً - إذا أدركنا من ناحية أخرى عدم إمكانية إعداد كتب منهجية عربية فى تلك الفترة . كما إن تدريس تاريخ البلاد وجغرافيتها من الأمور البديهية التى لا تستحق إصدار قرارات إلا إذا كان الغرض من ذلك أهدافاً ومرامى أخرى .

هذا بالنسبة للنظاميين التعليميين فى إقليمى برقة وطرابلس ، أما نظام التعليم فى إقليم فزان ، فقد طبقت فرنسا نظام التعليم الفرنسى المنفذ فى تونس والجزائر والمغرب

وموريتانيا ، غير أنه كان يسير بصورة متعثرة نظراً لطبيعة الحياة وصعوبتها خاصة بالنسبة لهيئات التدريس الأجنبية التي كانت تحضرها السلطات الفرنسية من خارج الأقليم والتي لم نستطيع العيش في تلك الظروف القاسية وسوف نرى أثر ذلك على تطور التعليم في هذا الأقليم في سياق الجزء التالي من هذا الفصل.

## (2) التطور الكمي والنوعي للتعليم في ليبيا خلال هذه الفترة :

يستفاد من بعض التقارير والإحصاءات الرسمية والأبحاث والدراسات (1) التي تناولت تطور التعليم في ليبيا خلال الإدارتين البريطانية والفرنسية ، أنه بعد مضي سبع سنوات فقط على موافقة السلطات البريطانية لأهالي إقليمى برقة وطرابلس على فتح المدارس والشروع فى تعليم أبنائهم ، كان هناك «201» مدرسة ابتدائية بالإقليمين تضم جميعها «36.887» تلميذاً وتلميذة ، يقوم بتدريسهم «1156» معلماً ومعلمة معظمهم من مصر وفلسطين وعدد قليل من الليبيين ، إضافة إلى عدد من مدرسى اللغة الإنجليزية فى إقليم برقة فقط من الإنجليز والعرب.

كما تشير هذه الدراسات أيضاً إلى أن مدة الدراسة بالمرحلة الإبتدائية كانت خمس سنوات ، وفى عام 50/49 زيدت سنه واحدة فأصبحت ست سنوات يلتحق بعدها الطالب بالمرحلة الثانوية ، ومدتها خمس سنوات.

أما من أراد مواصلة تعليمية الجامعى - ولاسيما من الأسر القادرة على ذلك - فكانت أسرته تبعث به لإستكمال تعليمية الجامعى بالجامعات المصرية أو غيرها ، حيث يشير أحمد محمد القماطى إلى أنه «كان هناك عدد «65» طالباً من إقليم طرابلس يواصلون تعليمهم الجامعى خارج البلاد فى أماكن متعددة» (2) .

(1) الدكتور نقولا زيادة ، مرجع سابق ، ص 132 .

- وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا من العهد العثمانى حتى الوقت الحاضر) ، ط 2 ، طرابلس ، 1974 ، ص ص 20 ، 21 .

- R.Tourneau, Libyan Education and its Developments, (Report). Tripoli, 1950. P. 19.

(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 142 .

كما تشير نفس الدراسة السابقة إلى أن عدد المدارس الثانوية في الإقليميين المذكورين قد بلغ أربع مدارس فقط ، منها مدرسة واحدة بطرابلس وأخرى بالزاوية ومدرستان ببغازي ، إحداهما للبنين والأخرى للبنات وتضم هذه المدارس الثانوية قرابة (796) طالباً وطالبة يقوم بتعليمهم (59) معلماً ومعلمة (1) .

وفي مجال التعليم المهني ، فقد جاء في دراسة صادرة عن إدارة التخطيط والمتابعة «أنه قد تم افتتاح ثلاثة معاهد للمعلمين والمعلمات منها معهد للمعلمين في بنغازي عام 1948/47 ، ومعهدان في طرابلس عام 51/50 أحدهما للمعلمين والثاني للمعلمان ، ويتم القبول في هذه المعاهد بعد الحصول على الشهادة الإبتدائية ، ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات ، ثم زيدت عام 1952 إلى أربع سنوات» (2) .

أما في مجال التعليم الفني فيذكر الدكتور غنيمي أنه «في عام 1947 أنشئت في بنغازي مدرسة صناعية تجارية مدة الدراسة بها عامان بعد الإبتدائية كما افتتحت في عام 1950 المدرسة الفنية الزراعية بالمرج ، مدرسة العويلية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات بعد الإبتدائية ، بينما أعيد في طرابلس افتتاح مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي كانت قد أغلقت أبان الاحتلال الإيطالي ، كما أفتتحت أيضاً في طرابلس المدرسة الزراعية بسيدى المصرى وذلك بالتعاون مع هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة وأفتتحت أيضاً مكتب لتدريب الشباب على الأعمال الكتابية والتجارية» (3) .

وعن التطور الكمي لعدد تلاميذ التعليم الديني الذين عادوا إلى المدارس الدينية والمساجد والكتاتيب والزوايا ، فيشير الدكتور نقولا زيادة إلى أن عددهم خلال الفترة المعنية قد تجاوز (1500) تلميذاً ، (4) .

أما في إقليم فزان التابع لفرنسا ، فقد سبق الإشارة إلى أن التعليم بهذا الأقليم كان يعاني بعض المشاكل ، وقد جاء في دراسة الدكتور غنيمي «أن بعض المدارس قد بدأت

(1) المرجع سابق ، ص 145 .

(2) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة (دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ليبيا) ، مرجع سابق ، ص 22 .

(3) الدكتور رأفت غنيمي الشيخ ، مرجع سابق ، ص 278 .

(4) الدكتور نقولا زيادة ، مرجع سابق ، ص 132 .

فى الظهور مؤخراً فى الجهات الجنوبية مثل مدرسة غدامس التى أنتظم بها (105) طلبة ، كما أفتتحت مدرستان داخليتان إحداهما فى سبها والأخرى فى براك ولم تنشأ أية مدرسة للبنات ، ولم تلتحق بنت واحدة بمدارس البنين ، كما لم تتوفر إحصائيات دقيقة عن عدد التلاميذ ومراحل التعليم بذلك الإقليم، (1) .

وبنظرة إجمالية إلى هذه الدراسات يلاحظ أنها قد أجمعت على أن التعليم فى إقليم فزان لم يكن فى مستوى التعليم فى إقليمى برقة وطرابلس اللذين شهدا تطوراً ملحوظاً فى نمو أعداد التلاميذ وزيادة عدد المدارس وذلك نتيجة الإقبال على التعليم فى مختلف مراحل الإبتدائية والثانوية والمهنية والفنية ، غير أنه يلاحظ أيضاً أن الاهتمام كان موجهاً إلى المدن أكثر من الأرياف وذلك على الرغم من أن غالبية سكان ليبيا فى تلك الفترة كانوا يعيشون فى الأرياف البعيدة عن مراكز العمران مما أدى إلى حرمان جزء كبير من الراغبين فى التعليم من مواصلة تعليمهم ولا سيما البنات اللاتى لم تسمح لهن أسرهن - فى ذلك الوقت - بالإقامة فى الأقسام الداخلية.

كما لم ترد أية إشارة فى تلك الدراسات إلى أن أياً من الإدارتين قد أهتمت بالتعليم التقنى والطبى وذلك رغم حاجة البلاد الماسة إلى هذا النوع من التعليم ، كما لم تبذل أيضاً أية جهود تذكر لمعالجة ظاهرة تفشى الأمية فى المجتمع الليبى بصورة قد تفوق أى تصور. وفيما يلى إحصائيات تتناول تطور أعداد المدارس والتلاميذ والمدرسين وكذلك المعاهد المهنية فى جميع المراحل التعليمية (الإبتدائى - الثانوى - معاهد المعلمين والمعلمات) فى كل من إقليمى برقة وطرابلس من 1943 حتى 1952 .

---

(1) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 282 .

جدول رقم (1)

يبين عدد المدارس الإبتدائية التلاميذ (ذكور وإناث) في برقة وطرابلس خلال المدة  
من 1943 إلى 1952 (1)

عدد المدرسين	عدد التلاميذ			عدد المدارس	السنة الدراسية
	المجموع	إناث	ذكور		
201	6484	344	6140	69	1944/43
331	10310	580	9730	100	1945/44
387	12571	609	11962	116	1946/45
459	15135	1327	13808	130	1947/46
587	17637	2096	15541	140	1948/47
763	24804	2942	21862	166	1949/48
889	27763	3522	24241	181	1950/49
1024	32089	3623	28466	193	1951/50
1156	36887	4995	31892	201	1952/51
475%	468.8%	1352%	419%	191%	نسبة الزيادة

(1) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة : (دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ليبيا في ج.م.ل من العهد العثماني إلى الوقت الحاضر) ، مرجع سابق ، ص 20.

جدول رقم (2)

يوضح عدد الطلبة والطالبات بالمرحلة الثانوية في طرابلس وبرقة

من 1946 إلى 1952 (1)

عدد التلاميذ			عدد المدرسين	عدد المدارس	السنة الدراسية
المجموع	أناث	ذكور			
81	-	81	9	1	1947/46
234	-	234	18	3	1948/47
293	-	293	29	3	1949/48
465	-	465	36	3	1950/49
628	15	613	50	4	1951/50
796	23	773	59	4	1952/51
883%		854%	555%	300%	نسبة الزيادة

جدول رقم (3)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمعاهد المعلمين والمعلمات الخاصة والعامة

من 1947 إلى 1952 (1)

عدد المدارس	عدد التلاميذ			عدد التلاميذ			السنة الدراسية
	المجموع	أناث	ذكور	المجموع	أناث	ذكور	
4	-	-	-	20	-	20	1948/47
5	-	-	-	40	-	40	1949/48
3	-	-	-	27	-	27	1950/49
12	-	-	-	115	26	89	1951/50
26	-	-	-	193	26	167	1952/51
550%	-	-	-	865%		735%	نسبة الزيادة

(1) المرجع السابق .

(2) المرجع السابق ص ٢٢ .

ومن الجدول رقم (1) يتضح أن عدد المدارس الابتدائية التي تم افتتاحها خلال هذه المدة بأقليمي برقة وطرابلس فقط قد تزايد من (69) مدرسة عام 1943 إلى (201) مدرسة عام 1952 ، أي بنسبة زيادة قدرها %191 ، بينما زاد عدد التلاميذ الذكور من (6140) عام 1943 إلى (31892) ، أي بنسبة زيادة تبلغ %419 تقابلها زيادة في عدد التلميذات من (344) تلميذة عام 1943 إلى (4995) تلميذة عام 1952 . وبنسبة زيادة قدرها %1352 ، في الوقت الذي زاد فيه عدد المدرسين خلال نفس المدة من (201) إلى (1156) مدرساً ومدرسة أي بنسبة زياد تبلغ %475 .

وإذا كان إقبال التلميذات على التعليم في المرحلة الابتدائية يمثل زيادة سنوية عالية كما يتضح من الجدول رقم (1) ، فإن المرحلة الثانوية لم تصل إليها إلا (23) طالبة فقط ، كما لم تصل إلى المعاهد العامة إلا (26) طالبة فقط ، وقد تم التحاق هؤلاء الطالبات بالمرحلة الثانوية والمعاهد العامة خلال السنتين الأخيرتين من هذه الفترة وذلك كما يتضح من الجدولين رقمي (2,3) .

ويفهم من الجدولين (2,3) أن وصول الفتاة الليبية إلى مراحل التعليم ما بعد الشهادة الابتدائية كان متأخراً... وقد يرجع ذلك - في نظر الباحث - إما إلى حصول الفتاة الليبية في ذلك الوقت على فرصة عمل بمجرد حصولها على هذه الشهادة ، أو إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية بين الذكور والإناث في المراحل التعليمية ما بعد الابتدائي حيث سبق الإشارة إلى أنه لم تنشأ إلا مدرسة ثانوية واحدة للبنات في بنغازي من بين المدارس الأربع التي أفتتحت منذ عام 1946 كما لم ينشأ إلا معهد واحد للمعلمات في طرابلس عام 1950 . أما في الأقليم الجنوبي من البلاد فقد مر بنا أنه لم تذكر المراجع افتتاح أية مدرسة ثانوية للبنات ، ولم تشر هذه المراجع أيضاً إلى دخول أي فتاة إلى مدارس البنين ، وذلك مما يؤكد أن نسبة الأمية كانت تتجاوز %97 عام 1954 ، وذلك رغم الشوط الذي قطع في التعليم الابتدائي بصفة خاصة منذ عام 1943 .

أما الذكور فقد تزايد عددهم بمرحلة التعليم الثانوي والتي بدأت منذ عام 1946 من (81) طالباً عام 1946 إلى (773) طالباً عام 1952 ، وبنسبة زيادة بلغت %854 خلال ست سنوات بينما زاد عدد الطلبة في معاهد المعلمين العامة والخاصة من (20) طالباً عام 1947 إلى (167) طالباً عام 1952 بنسبة زيادة تبلغ حوالي %735 .

وإجمالاً للقول فإنه بالرغم من الظروف الإقتصادية والإجتماعية الصعبة التي كان يمر بها المجتمع الليبي خلال تلك الفترة إلا أن هذه النسب العالية في الزيادة المطردة لأعداد الطلاب تعد مؤشرات ذات دلالة على أن التعليم قد شهد إقبالاً متزايداً وخاصة التعليم الإبتدائي وذلك على الرغم من :

- 1- عدم توافر الإحصاءات والبيانات الخاصة بالعدد الإجمالي للسكان لمعرفة عدد من هم في سن الدراسة عن افتتاح هذه المدارس والمعاهد.
- 2- عدم توافر إحصاءات لمنتسبي التعليم الفني باستثناء ما ذكر بشأن افتتاح بعض المدارس الصناعية والتجارية والزراعية.
- 3- تركيز الإهتمام بالتعليم في المدن والمراكز العمرانية دون مراعاة إلى أن غالبية سكان البلاد في تلك الفترة من قاطنى الأرياف.
- 4- نظرة المجتمع الليبي حينذاك إلى خروج الفتاة للتعليم والمتأثرة برواسب الماضى الذى شهدته البلاد خلال عهد الإستعمار.

وبناء على ما تقدم من استعراض ومناقشة لواقع التعليم فى ليبيا خلال فترة (الإدارتين البريطانية والفرنسية) والتي تقع - كما سبق ذكره - فى الفترة ما بين جلاء الإيطاليين عن البلاد عام 1943 وبداية فترة ما يسمى بالإستقلال 1951 ، وهى فترة تعد قصيرة جداً إذا ما قورنت بالفترات السابقة التى تعرضت أثناءها ليبيا للنفوذ والسيطرة الأجنبية ، إذ لم تتجاوز هذه الفترة الثمانى سنوات فقط. وعلى الرغم من قصر هذه الفترة إلا أن التعليم قد شهد خلالها تطوراً لم يعرفه من قبل ، غير أن النظم التعليمية التى طبقت فى ليبيا أثناء الفترة المعنية لم تسلم من الإنتقادات التى وجهت إليها من قبل بعض الكتاب والباحثين الذين تناولوا تطور النظم التعليمية فى ليبيا خلال هذه الفترة .. وقد سبق للباحث أن أشار إلى تلك الإنتقادات فى مقدمة هذا الفصل غير أنه فضل أرجاء مناقشتها وتحليلها عقب استعراضه لتطور التعليم خلال الفترة المذكورة.

ومن المآخذ التى أرتأتها بعض الدراسات والأبحاث التى سبق الإشارة إليها على السياسة التعليمية فى ليبيا واتجاهاتها خلال تلك الفترة ما يلى :

1- تشير دراسة القماطى إلى ، أن الأنظمة التعليمية المتباينة خلال تلك الفترة تعتبر أشد خطراً من الأنظمة السابقة التي عرفتها ليبيا خلال العهد التركى وفترة الإحتلال الإيطالى ، حيث ركزت السياسة التعليمية خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية على فرض النظم التعليمية والثقافة الغربية على أبناء البلاد الأصليين ، إذ تخلق هذه الأنظمة المختلفة - كما تشير الدراسة - مزيجاً من الثقافات المتباينة فى الوطن الواحد ، وبالتالي فهي تعمل على التمزيق الفكرى بين أبناء البلاد،(1) .

2- وتنتقد دراسة الدكتور غنيمى السياسة التعليمية التي اتبعتها سلطات الإدارة البريطانية لمواجهة النقص فى عدد المعلمين - وخصوصاً فى المرحلة الإبتدائية - التي شهدت إقبالاً متزايداً ، حيث لجأت هذه السلطات إلى تعيين مجموعة من الشباب الليبيين حديثى التخرج من المدارس ، وهؤلاء كانوا غير موفقين - حسب رأى الدراس - فى عملهم بسبب حداثة تخرجهم ونقص خبراتهم ومعلوماتهم المحدودة جداً وذلك إلى جانب شبابهم المبكر،(2) .

3- أما دراسة الدكتور إبراهيم محمد الشافعى فتعيب على هاتين الإدارتين أنهما لم تبذلا جهوداً جادة لمعالجة مشكلة الأمية بين الليبيين والتي كانت تزيد على 90% بين السكان ، إضافة إلى أنهما لم يسندا إلى الليبيين المناصب القيادية والإشرافية فى التعليم وإنما تم إسنادها إلى البريطانيين والفرنسيين .

كما تنتهم هذه الدراسة - أيضاً - بريطانيا بمجاباتها إقليم برقه على حساب إقليم طرابلس ، مما أدى - كما تشير الدراسة - إلى تحسين خدمات التعليم فى إقليم برقه أكثر من إقليم طرابلس،(3) .

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 142 .

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 267 .

(3) الدكتور إبراهيم محمد الشافعى ، مرجع سابق ، ص 541 .

ومن خلال استعراض الباحث لما جاء بهذه الدراسات وغيرها من الدراسات الأخرى<sup>(1)</sup> التي تناولت التعليم في ليبيا أثناء تلك الفترة ومقارنتها ، وكذلك تقرير خبير التعليم الموفد إلى ليبيا عام 1951 من قبل منظمة اليونسكو المستمر<sup>(2)</sup> R. Tourneau تبين للباحث أنه إلى جانب السلبيات المذكورة كانت هناك سلبيات أخرى لم تشر إليها تلك الدراسات ، كما كانت هناك أيضاً بعض الجوانب الإيجابية التي ينبغي عدم إغفالها أو تجاهلها وذلك كعوامل مؤثرة في تطور نظام التعليم في ليبيا في الفترات اللاحقة ، ولكي تكون هذه الدراسة أكثر موضوعية في تناولها لنظم التعليم في تلك الفترة ، فلا بد لها أن تظهر هذه الجوانب أيضاً حتى يتسنى لها مناقشة وتحليل ومقارنة الآراء والمآخذ التي سجلت من قبل الدراسات المشار إليها على النظم التعليمية في ليبيا خلال تلك الفترة .

ولكن ينبغي ألا تفسر الإشادة بمثل هذه الجوانب الإيجابية أو التحليلات المغايرة لوجهات النظر الأخرى على أنها بمثابة الدفاع عن اتجاهات السياسة التعليمية في تلك الفترة ، فالدراسة الحالية لا تختلف مع الدراسات المذكورة في أن أهداف أي تخطيط للتعليم تضعها جهات غير وطنية لن تكون في مستوى الأهداف التي توضع من قبل العناصر الوطنية ، ولكن المتغيرات والظروف المستقبلية قد تجعل من تلك الأهداف التي توضع من قبل الغير أهدافاً قابلة للتغيير والتكيف مع المستجدات التي قد تفرضها طبيعة التغيير في المستقبل القريب أو البعيد .

وهذا - بالفعل - ما سوف يلاحظ عند استعراض تطور النظم التعليمية في ليبيا خلال الفترة اللاحقة ، وهي فترة ما يسمى بالاستقلال (1952 - 1949) والتي شهدت ميلاد التخطيط على أيدي الخبراء الأجانب ثم انتقاله إلى الليبيين فيما بعد وأثر ذلك في تطور النظم التعليمية في البلاد .. وفيما يلي مناقشة تحليلية نقدية لتلك الآراء والمآخذ التي سجلت على النظم التعليمية في ليبيا خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك :

(4) الدكتور نقولا زياده ، مرجع سابق ، ص 135 .

(5) R. Tourneau. Op. Cit. P. 17.

## (أ) الجوانب الإيجابية :

- استناداً إلى ما جاء بالجدول رقم (١) فإن وصول عدد تلاميذ المرحلة الابتدائية في إقليمى برقه وطرابلس خلال مدة لا تتجاوز الثمانى سنوات إلى (36.887) تلميذاً وتلميذة وبنسبة زيادة مئوية قدرها 468.8% وذلك منذ بداية افتتاح المدارس عام 1943 وحتى بداية عام 1952 ، ووصول عدد المدارس الابتدائية إلى (201) مدرسة من أصل 69 عند بداية التعليم ، بنسبة زيادة مئوية تصل إلى 191% وكذلك وصول عدد المعلمين والمعلمات إلى (1156) من أصل (201) معلم ومعلمة وبنسبة زيادة مئوية قدرها 475% تمثل جانباً إيجابياً ، وخصوصاً إذا أدركنا أن التعليم بهذه المدارس قد بدأ والحرب العالمية مازالت تدور رحاها بين الحلفاء والمحور فوق الأراضى الليبية ، وإذا ما أدركنا أيضاً أن الشهادة الابتدائية فى تلك الآونة كانت تمثل مؤهلاً تربوياً تمكن حاملها من الحصول على فرصة عمل ، وذلك يعنى أن الذين حصلوا على الشهادة الابتدائية عام 1949 قد سدوا فراغاً لا بأس به فى سوق العمل ، ولاسيما فى مجال التدريس بالمرحلة الابتدائية ، وهم الذين ساهموا فى تطوير البنية التعليمية فيما بعد وخصوصاً بعد أن تلقى البعض منهم دورات تدريبية فى مصر.
- أن السماح للأخوة العرب من مصر وفلسطين بالتدريس بمراحل التعليم المختلفة فى ليبيا خلال تلك الفترة يمثل هو الآخر نقطة إيجابية لأن ولاء العربى لأخيه العربى يلعب دوراً جوهرياً فى إثراء الروح الوطنية والتوعية الإجتماعية والسياسية لدى الأجيال ، وذلك مهما حاولت أية جهة إشرافية أو رقابية أن تحد من ذلك ، وما الدور الذى كان يقوم به المدرسون المصريون بعد ثورة يوليو بالمدارس الليبية فى العهد الملكى ، بل ربما فى كافة أرجاء الوطن العربى عنا ببعيد ، حيث كانوا يقومون من خلال قاعات الدرس بتأجيح لهيب الثورة . ونشر تيار القومية العربية لدى الطلاب فى الوطن العربى وتبصيرهم بمفاهيم القومية العربية والأخطار المحدقة بالأمة العربية وواجب الأجيال إزاء ذلك.
- إن الاستجابة لمطالب أهالى البلاد فور طرد القوات الإيطالية وعقد أول مؤتمر

للتعليم فى ليبيا عام 1943، والحرب لم تنته بعد والسماح للعرب الليبيين بافتتاح المدارس لتعليم أبنائهم، وتقدير الميزانية اللازمة لها وإحضار الكتب المقررة والمناهج من مصر تعد هى الأخرى من الجوانب الإيجابية.

- ومن الإيجابيات الأخرى السماح لليبيين بمواصلة دراستهم الجامعية خارج البلاد، حيث أوضحت دراسة القماطى أن هناك حوالى (65) طالباً من إقليم طرابلس كانوا يدرسون بالجامعات فى بعض البلدان الأخرى، كما جاء أيضاً فى دراسة محمد المرابط «أن عدد الليبيين الذين تخرجوا من الجامعات خارج ليبيا فيما بين 1951-1958 كان (108) طلاب معظمهم فى القانون والدراسات العربية والإسلامية والاقتصاد والزراعة،<sup>(1)</sup>.

ويعنى ذلك أنه قد سمح لهم بمواصلة تعليمهم الجامعى خارج البلاد وهو مالم تعرفه ليبيا من قبل، باستثناء الطلبة الذين أوفدتهم تركيا فى مطلع القرن الحالى لدراسة العلوم العسكرية فى اسطنبول حيث تم تعيينهم ضباطاً فى الجيش التركى بعد تخرجهم.

- إن معظم الذين تحصلوا على الشهادة الابتدائية فى تلك الفترة وانخرطوا فى ميدان العمل ولاسيما الجانب التدريسى منه لا يمكن اعتبارهم جميعاً من صغار السن حيث لم تحدد فئة عمرية معينة لدخول المدارس فى تلك الفترة بل إن غالبية الذين دخلوا المدارس الابتدائية عند افتتاحها عام 1943 قد تجاوز معظمهم سن العاشرة، والباحث نفسه قد دخل المدرسة الابتدائية لأول مرة عام 1956 وعمره حينذاك أربع عشرة سنة.

أما عن نقص الخبرات والمعلومات، فقد لا نجانب الحقيقة إذا قلنا بأن حامل الإبتدائية فى ذلك الوقت - من حيث مستوى الأداء والالتزام بأداء الواجب والرغبة فى التجديد والتطوير - قد يكون أفضل من حامل المؤهل الجامعى فى الوقت الراهن الذى قد يعجز حتى عن فهم المعانى والكتابة السليمة ويفتقر إلى الطموح والدافعية التى كان يتمتع بهما معلم تلك الفترة.

(1) Mohammed-El-Morabit. Facts About Libya, Malta Progress press Co. 1964. P.

- إن افتتاح المدارس الصناعية والتجارية ومعاهد المعلمين والمعلمات خلال تلك الفترة التي لم تنل فيها البلاد استقلالها بعد واعتماد التعليم فيها باللغة العربية وعلى أيدي معلمين عرب يعد أيضاً من الجوانب الإيجابية وإن كان هذا النوع من التعليم لم يتم التوسع فيه بالقدر المطلوب.

#### (ب) الجوانب السلبية :

- لم تبذل تلك السلطات بالفعل أية جهود تذكر في مجال محو الأمية وخاصة محو أمية الراشدين حيث اكتفت فقط بافتتاح المدارس للتعليم الابتدائي ثم الثانوي والفني والمهني ... ولكن رواسب العهود الماضية والظروف التي ألمت بالشعب الليبي خلالها كانت تتطلب أيضاً العناية بمحو أمية الراشدين إلى جانب الأجيال الحاضرة. وقد وجد ضمن الهياكل الإدارية قسم لتعليم الكبار غير أنه لم يقدم أى خدمات.

- إن عدد المدارس الثانوية الأربع فقط والتي تم افتتاحها بكل من طرابلس وبنغازي والزواوية لم تكن تتلاءم كمياً لا مع الكثافة الطلابية في المرحلة الابتدائية ولا مع الرقعة الجغرافية الواسعة لليبيا - خصوصاً وأن هذه المدارس قد تم افتتاحها بالمدن المطلّة على الساحل الليبي الذي يبلغ طوله أكثر من (1900) كيلو متراً ... فماذا يكون مصير الطلبة الذين يكملون تعليمهم الابتدائي ويرغبون مواصلة تعليمهم الثانوي وتفصل بين مقار سكنهم الأصلية وبين المدن الثلاث التي توجد بها مدارس ثانوية مئات الكيلومترات، إن لم تكن آلاف الكيلومترات، خصوصاً وإنه لم يذكر إنشاء أى أقسام داخلية للمرحلة الثانوية قبل عام 1952.

- لم تهتم تلك السلطات بالتعليم التقني الطبي حيث لم يرد أى ذكر لإنشاء أية مدرسة أو معهد للتمريض أو إعداد الفنيين في هذا المجال وذلك على الرغم من الحاجة الماسة إلى هذا النوع من التعليم.

- لم يكن هناك أى تنسيق في مجال الخدمات التعليمية بين أقاليم البلاد الثلاثة برقة وطرابلس وفزان وذلك على الرغم من توحيد النظم التعليمية بإقليمي برقة

وطرابلس، ومما يدل على ذلك اختلاف الأجهزة الإدارية المشرفة على التعليم فى كل من الأقاليم الثلاثة حيث يشير أحمد محمد القماطى إلى أن الإشراف على التعليم فى هذه الفترة كان على النحو التالى : (1) .

(1) فى طرابلس : كان هناك نظارة للمعارف تشرف على التعليم يديرها مدير ومساعد مدير وكلاهما بريطانيان، وقد كان الهيكل الإدارى لنظارة معارف طرابلس يتكون من :

( أ ) إدارة للتعليم الابتدائى : ويشرف عليها مفتش عام لىبى .

(ب) إدارة للتعليم الإيطالى : وكانت تحت إشراف مفتش إيطالى شغل منصب مستشار نظارة معارف طرابلس منذ عام 1951 .

(ج) إدارة الشؤون المالية والتجهيزات ويديرها لىبى .

( د ) قسم البعثات، وقسم لتعليم الكبار، ويشرف عليهما بريطانيان .

(هـ) المدارس الثانوية وهى من مسئولية المدير ومساعدة وهما بريطانيان .

(2) فى برقة : كانت هناك نظارة للمعارف يديرها لىبى ويساعده مستشار بريطانى وذلك إلى جانب وجود مدير لىبى مسئول عن الشؤون المالية والإدارية .

(3) فى فزان : كان الوضع فى فزان شبيهاً بالوضع فى برقة حيث كان ناظر المعارف لىبياً ولكن المدير الفعلى وهو المستشار فرنسى ولكن فقر هذا الإقليم وصعوبة الحياة فيه أدى إلى تعثر مخططات التعليم وطرق إنقاذها .

مما سبق يتضح أن الإدارة التعليمية فى الأقاليم الثلاثة تشترك فى وجود نظارة للمعارف فى كل إقليم ولكنها تختلف فى الإدارات والأقسام التابعة لكل نظارة، كما يتبين أيضاً عدم وجود محاسبة لأقليم برقة على حساب إقليم طرابلس - كما ذكرت إحدى الدراسات - حيث أن الإدارة التعليمية بطرابلس تضم أقساماً لا توجد لها نظائر فى الإقليمين الآخرين كأقسام البعثات وتعليم الكبار وإدارة المدارس الثانوية وإدارة الشؤون المالية والتجهيزات وذلك مما أتاح فرصة أمام الطلاب فى هذا الإقليم لاستكمال

(1) أحمد محمد القماطى، مرجع سابق، ص 148 .

تعليمهم الجامعى خارج البلاد فى الوقت الذى لم يشر فيه إلى وجود أى سياسة للإيفاد أو تعليم الكبار فى كل من برقة وفزان.

تستخلص الدراسة الحالية مما تقدم أن التعليم فى ليبيا خلال فترة ما عرف بفترة (الإدارتين البريطانية والفرنسية) قد خطا خطوات لا بأس بها، ولا سيما فى إقليمى برقة وطرابلس، وذلك إذا ما قورنت هذه الفترة بالواقع المتردى للتعليم خلال عهد الإحتلال الماضى وبالأخص العهد الإيطالى.

فعلى الرغم من جوانب القصور التى لم تمكن مؤسسات التعليم من مواجهة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم، وخصوصاً عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتمتع البلاد بحالة من الاستقرار النسبى التى لم تكن تعرفها على مدى الإثنيين والثلاثين عاماً الماضى أبان الإحتلال الإيطالى العاشم، إلا أنه يمكن القول بأن هذه الجهود المتواضعة تعد خطوة إلى الأمام أصبحت فيما بعد ركيزة للجهود التى بذلتها الحكومة الوطنية التى تشكلت خلال الفترة اللاحقة والتى عرفت هى الأخرى بفترة (الاستقلال). وهى الفترة التى سيتم تناولها فى الجزء التالى من هذا الفصل وذلك استكمالاً لدراسة واقع التعليم فى ليبيا قبل ظهور التخطيط التربوى عام 1963.

### **ثانياً : الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى ليبيا عند الاستقلال وقبل ظهور التخطيط :**

لاشك أن حصول البلاد على استقلالها قد سبقته عدة متغيرات هامة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كانت لها آثارها الواضحة على التعليم بصفة خاصة باعتباره أحد عناصر المنظومة الاجتماعية التى يعتمد عليها تقدم البلاد ورفيها. ولذا فإنه لا بد للدراسة الحالية من أن تلقى - ولو نظرة بسيطة - على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد بعد استقلالها وقبل أن تأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمقصود بفترة (الاستقلال) كما سبق الإشارة إليها منذ قليل هى المدة التى تقع ما بين حصول البلاد على استقلالها من الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتحديد يوم 24

ديسمبر 1951 ، وحتى قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 ، والدراسة الحالية سوف تتناول خلال هذه الفترة بالإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد، انعكاسات تلك الظروف على التعليم فى ليبيا عقب الاستقلال وقبيل ظهور التخطيط عام 1963 .

### (1) الظروف السياسية :

لم يتوقف نضال الليبيين فى سبيل استقلال بلادهم بجلاء القوات الإيطالية والألمانية عن ليبيا عام 1943، بل أن النضال على المسرح السياسى والذى كانت تقوده بعض الجمعيات والأحزاب السياسية - سواء المتواجدة داخل البلاد أم خارجها - قد اشتد ضرواً، وخاصة عقب الحرب العالمية الثانية، ومما ساعد على ذلك استقلال بعض الدول العربية كمصر وسوريا ولبنان والعراق وقيام جامعة الدول العربية، والجمعية العامة للأمم المتحدة والتي يبدو أنها لم تكن عند ظهورها ألعوبة فى يد الولايات المتحدة بشكل سافر كما هو حاصل فى الوقت الراهن .

وقد أدركت هذه الجمعيات والأحزاب السياسية التى كانت تقود حركة النضال السياسى فى ليبيا ما كانت تكنه القوى الاستعمارية من أطماع فى ليبيا عقب نهاية الحرب الكونية الثانية، إذ يقول معمر القذافى قائد الثورة الليبية فى هذا الشأن «إن إرادة الشعب العربى فى ليبيا المستمدة من عظمة الأمة العربية، ومن تاريخها العظيم، لم تخف عليها تلك الأاعيب، فقامت جماهير الشعب العربى فى ليبيا تعبر عن تطلعاتها للحرية والاستقلال التامين فى مجالات عديدة» (1) .

ويذكر الدكتور محمد مصطفى زيدان «أن الجدل قد دار فى ليبيا خلال الفترة التى سبقت الاستقلال بين بعض الأحزاب والهيئات السياسية التى كانت قائمة حينذاك مثل : جمعية عمر المختار، الرابطة الإسلامية للشباب، حزب الإتحاد المصرى الطرابلسى، حزب العمال، الحزب الحر، وجميعها بإقليمى برقة وطرابلس، ولم يشر إلى أى نشاط سياسى فى الإقليم الجنوبى» (2) .

(1) الجمهورية العربية الليبية، خطب وأحاديث العقيد معمر القذافى، السجل القومى، المجلد الثانى، طرابلس، 1970، ص 11 .

(2) الدكتور محمد مصطفى زيدان ، أيدولوجية الثورة الليبية ، دار مكتبة الأندلس ، بنغازى ، 1973 ، ص 39

كما تشير دراسة أخرى إلى أن «الهدف الأساسي الذي دعت إليه هذه الأحزاب والهيئات السياسية هو ضرورة إعلان استقلال ليبيا الموحدة، غير أن اتجاهاتها اختلفت بشأن الإمارة السنوسية على ليبيا، فهناك من رفضها، وهناك من وافق عليها ولكن بشرط تحقيق الاستقلال أولاً، وهناك من طالب بها قبل الاستقلال والوحدة» (1).

ونتيجة لإلحاح وإصرار الشعب العربي الليبي على التحرر والاستقلال، وللدور الكبير الذي قامت به جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية المستقلة حينذاك ولا سيما مصر في المحافل الدولية، فقد عرض مشروع استقلال ليبيا على الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أقرت استقلالها بعد مداوات متعددة ونقاش طويل.

«وقد نص مشروع القرار على أن ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وقران تصبح دولة مستقلة ذات سيادة خلال مدة لا تتجاوز أول يناير 1952» (2).

وهكذا فقد أعلن استقلال ليبيا يوم 1951/12/24، وأصبحت تسمى (المملكة الليبية المتحدة)، غير أنها ظلت مجزأة إلى ثلاث ولايات لكل ولاية إدارة محلية تخضع جميعها لحكومة اتحادية واحدة، وانتقلت بعد الاستقلال مباشرة سلطات الإدارتين البريطانية والفرنسية إلى الحكومة الاتحادية، ولكن يبدو أن هذه الحكومة لم تستطع القيام بمسئولياتها حيث ظلت أمور البلاد في أيدي الخبراء الأجانب والوكالات الأجنبية، وذلك ما عبر عنه الدكتور على عتيقة الذي كان يشغل منصب وزير التخطيط والتنمية في ليبيا عام 1968 حيث يشير إلى أن «الأجهزة الحكومية قد بدأت تتكون عقب الاستقلال، إلا أن اتجاه العمل سار في نفس الاتجاه الموروث منذ عهد الأربعينيات، حيث أقيمت بعض المشروعات إلا أنها كانت توضع من قبل الخبراء الأجانب، وتنجز عن طريق وكالات التنمية الأجنبية المختلفة مثل: وكالة التنمية والاستقرار، ومن بعدها (لارك)، والمصالح المشتركة، وكانت هذه الهيئات هي التي تقوم بإعداد

(1) الدكتور حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1962، ص 132.

(2) سامى حكيم، استقلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1970، ص 157.

المشروعات ومناقشتها وتنفيذها وتسليمها جاهزة للحكومة الليبية دون أن يكون للحكومة دور فيها ، وذلك حتى عام 1960 عندما ألغيت هذه الوكالات وتم إدماجها في مؤسسة ليبية واحدة هي (مجلس الإعمار) ،<sup>(1)</sup> .

لاشك أن نتائج مخرجات التعليم خلال المرحلة الماضية قد بدأت الآن، أي خلال هذه المرحلة تظهر على المسرح السياسي وتحدث آثاراً تاريخية هامة في تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وخصوصاً بعد أن دخل الحكومة ومجلس النواب بعض الشباب الليبي المؤهل تأهيلاً متوسطاً وجامعياً وعالياً أمثال الدكتور على عتيقه ، والدكتور محي الدين فكيني ، وبشير السعداوي ، وصالح بويصير ، وعلى المصراي ... وغيرهم من المخلصين الذين قاوموا الفساد وتحملوا نتائج تبعات مواقفهم الوطنية والقومية .

وبدخول مثل هؤلاء الشباب وغيرهم إلى المسرح السياسي في ليبيا منذ أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات بدأت رياح التغيير والتعديل تهب على الدستور الليبي الذي وضع عند الاستقلال ، وتهدف هذه التغييرات إلى القضاء على عوامل التجزئة والإقليمية . إذ يشير سامي حكيم إلى أنه «كان من أول أعمال حكومة الدكتور محي الدين فكيني أن تقدمت إلى البرلمان بمشروع قانون تعديل الدستور الليبي لتتمكن من إلغاء النظام الفيدرالي وإقامة الوحدة الدستورية في البلاد» ،<sup>(2)</sup> .

وهكذا فقد تم إلغاء النظام الفيدرالي وأصبحت ليبيا منذ عام 1963 دولة موحدة تسمى (المملكة الليبية) ، وبذلك فقد قامت الوحدة الدستورية الإدارية في جميع أنحاء البلاد، وقسمت ليبيا إلى عشر محافظات ، وعقدت الآمال التي كانت تنتشدها الجماهير العربية في ليبيا منذ زمن طويل ، حيث استبشر الشعب الليبي خيراً بهذا التعديل الدستوري<sup>(3)</sup> الذي حقق وحدة البلاد ثم تلا ذلك إصدار القانون رقم (5) لسنة 1963

(1) كلمة الدكتور على عتيقه في اجتماع الوزارة ، والمسؤولين عن أجهزة التخطيط ، طرابلس ، يونية ، 1968 ،

محضر رسمي غير منشور ، ص 3 .

(2) سامي حكيم ، مرجع سابق ، ص 280 .

(3) يرى بعض المؤرخين أن هذه التعديلات كانت بإيحاء من الشركات البترولية الأجنبية ليتمكن لها التعامل مع إدارة واحدة بدلاً من ثلاث إدارات ، غير أن الدراسة الحالية لا تميل إلى هذه الفكرة لأن من طبيعة الاستعمار دائماً أن يسعى إلى التفرقة ويقف بالمرصاد ضد أي مشروع للوحدة مهما كان نوعها لأنها تمثل مصدراً من مصادر القوة .

الخاص بتنظيم شئون التنمية ، حيث ألغى بموجب ذلك القانون ما كان يسمى (بمجلس الإعمار) وحل محله (المجلس الأعلى للتخطيط القومي) ليتولى وضع السياسة التنموية للبلاد.

وقد مهدت هذه الخطوات الطريق أمام قيام التخطيط في ليبيا ، ووضع أول خطة تنموية في البلاد عرفت بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 68/63.

## (2) الظروف الاقتصادية :

«إن أهم شيء يؤثر في الاقتصاد الليبي آنئذٍ هو ضالة خبرات الإنسان العربي الليبي التكنولوجية وهذا راجع إلى الظروف التاريخية السيئة التي مرت بها ليبيا تحت الحكم العثماني ثم الاحتلال الإيطالي الذي قضى على كل مجالات التعليم ، ولا سيما الفني والتقني والمهني منها ، حيث أقفلت منافذ هذا النوع من التعليم على أبناء البلاد في الداخل والخارج، وتحكم الإيطاليون في كل المجالات التي تتطلب هذه الخبرة في القطاعين العام والخاص، ولم يسمح للعناصر الوطنية إلا بتولى الوظائف البسيطة التي تتسم بالخمول وتضييع الوقت ، وعدم استخدام الفكر ، مثل الحارس والكاتب البسيط ، وعلى الرغم من أن الاستعمار الإيطالي قد انتهى ، فإن السيطرة على المجالات التي تتطلب الأعمال الفنية ظلت في أيدي الأجانب حتى بداية الستينيات من هذا القرن»<sup>(1)</sup>.

وإذا عُرف أن الحياة الاقتصادية في ليبيا قبل اكتشاف النفط عام 1959 كانت تعتمد على الزراعة البعلية وتربية الأغنام والماشية ، والتي تتوقف على كميات هطول الأمطار ، وأن ليبيا قد تعرضت في بداية الخمسينيات إلى فترات من الجذب والقحط والجفاف ، كما أن حقول الأغنام وكميات الذخائر التي خلفتها الحرب العالمية الثانية فوق الأراضي الليبية كانت ولا زالت تمثل إحدى العقبات الخطيرة في وجه التنمية الريفية ولعبت دوراً كبيراً في تدمير وإعاقة عدد غير قليل من القوى البشرية ، فلا شك أنه من الصعب في ظل هذه الظروف القاسية إقامة أي مشروعات للتنمية دون اللجوء إلى المعرفة الخارجية .

(1) أحمد على الفنيش ، المجتمع الليبي ومشكلاته ، دار مكتبة النور ، طرابلس ، 1967 ، ص 166 .

«أما الصناعات التي كانت موجودة فهي عبارة عن صناعات تقليدية مثل صناعة المنسوجات والملابس الشعبية والأحذية والأواني الفخارية ، أو مصانع صغيرة كمصانع عصر الزيتون وطحن الغلال ومصانع السجاد والتي لا تستوعب إلا عدداً قليلاً من المواطنين» (1) .

وهكذا يتضح أن المؤسسات الاقتصادية الليبية التي كانت موجودة في تلك الفترة ليست لها الفاعلية الكافية التي تمكنها من المشاركة في التنمية الاقتصادية نظراً لصغر هذه المؤسسات من ناحية وخضوع أغلبها لإدارة أجنبية من ناحية أخرى.

وأمام هذه الظروف الاقتصادية الصعبة أصبحت ليبيا تواجه عدة تحديات كانت أهمها حاجتها الماسة إلى المال والخبرات الفنية والإدارية والأيدى العاملة المدربة ، والبيانات الأساسية والإحصاءات اللازمة التي تقوم عليها عملية التخطيط للنهوض بتنمية البلاد اقتصادياً واجتماعياً.

وقد استغلت القوى الاستعمارية هذه الظروف السيئة وأملت شروطها على حكومة البلاد وذلك على الرغم من أن الدستور الليبي قد نص على أن تكون (ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة) حيث وقعت بريطانيا مع ليبيا عام 1953 اتفاقية حصلت بموجبها بريطانيا على حق إقامة قاعدة عسكرية لها في مدينة طبرق مقابل مبلغ قدره (3.750.000) من الجنيهات الليبية في السنة.

واستندت الحكومة الليبية حينذاك في عقد هذه المعاهدة - كما جاء في مذكرتها التفسيرية - على «أن هذه المعاهدة توفر ضمان استقرار مالي للبلاد لتهيئة الفرصة للحكومة للشروع في مشاريع ترفع من مستوى معيشة الشعب الليبي ، وتزيد من إنتاجه بحيث يمكنه في أقرب وقت مستطاع الاستغناء عن أية مساعدة أجنبية» (2) .

ولكن هذا القول مردود على أصحابه إذ أن المراجع التاريخية تؤكد أن حكومة الثورة في مصر بزعامة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد «أعلنت استعدادها قبل توقيع المعاهدة لسد العجز الذي تعانيه الميزانية الليبية حتى لا تضطر ليبيا إلى عقد

(1) الدكتور حسن سليمان محمود ، مرجع سابق ، ص 316 .

(2) سامي حكيم ، مرجع سابق ، ص 254 .

معاهدة أجنبية تعرض حريتها واستقلالها إلى الزوال وتجعل منها محمية بريطانية جديدة ، حيث كلف الرئيس عبد الناصر سفيره في طرابلس (يحيى حقى) بإبلاغ هذه الرغبة الخالصة لرئيس وزراء ليبيا حينذاك (محمود المنتصر) ولكن هذا العرض قوبل بالرفض» (1) .

ولم تكتف الحكومة الليبية في ذلك الوقت بعقد هذه الإتفاقية فحسب ، بل إنها قد وقعت إتفاقية أخرى مع فرنسا نظير مبلغ (293) مليون فرنك فرنسى ، تم ثلتها باتفاقية ثالثة مع الولايات المتحدة الأمريكية نظير مبلغ مليون دولار أمريكى فى السنة ، وقد أجازت هذه الإتفاقية الأخيرة لأمريكا حق إقامة أكبر قاعدة عسكرية لها فى شمال أفريقيا ، وهى قاعدة Hwiles (هويلس) الجوية بضواحي طرابلس . وهكذا حلت أمريكا محل إيطاليا التى كانت موعودة بهذا الإقليم - كما سبق الإشارة إلى ذلك فى سياق هذا الفصل .

وعن طريق هذه المبالغ المالية التى كانت تقدمها كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا إلى ليبيا أصبح اقتصاد البلاد تحت رحمة هذه الحكومات التى تدخلت حتى فى القضايا السياسية لليبيا إضافة إلى هيمنتها فيما بعد على بترول البلاد عندما اكتشف النفط بغازة فى ليبيا عام 1959 وبالأخص أمريكا وبريطانيا .

يمكن القول بأن ظهور الذهب الأسود فى ليبيا يمثل علامة بارزة فى تاريخ البلاد الاقتصادية وذلك على الرغم من عدم استغلاله الاستغلال الكامل من قبل الحكومة الليبية ، «وباكتشاف النفط فقد تغير اساس الاقتصاد الليبى من الاعتماد على الزراعة وتربية المواشى والأغنام وبعض الصناعات البسيطة التى تركزت بصورة رئيسية على البترول الذى أضحى يمثل 99% من صادرات البلاد» (2) .

وكان على ليبيا أن تشرع فى مواجهة التحديات الاقتصادية بهذا المورد المالى الجديد رغم ضآلة نصيبها منه إلا أنها ما تزال أمام تحدٍ آخر من أصعب التحديات، ألا وهو البناء الاجتماعى الذى يعد عنصراً أساسياً لا بد منه لإنجاح برامج التنمية المطلوبة .

(1) نفس المرجع ، ص 259 .

(2) الدكتور محمد مصطفى زيدان ، مرجع سابق ، ص 5 .

### (3) الظروف الاجتماعية :

«إن الاتجاه الذي تؤكدُه معظم الدراسات الاجتماعية هو أن صورة البناء الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات هي حصيلة تطور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن التطور والتغير الذي يحصل في البناء الاجتماعي نفسه ينعكس أيضاً على تركيب المجتمع الاقتصادي والاجتماعي فيؤدي إلى علاقات اجتماعية وثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل في المجتمع» (1).

وبما أن الدراسة الحالية قد استعرضت الجوانب المتعلقة بالظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا عند بداية استقلالها فإنه لا بد لها من الإشارة - ولو بإيجاز - إلى الظروف الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع الليبي حينذاك ، والتي تعد انعكاساً طبيعياً ونتيجة حتمية للظروف السياسية والاقتصادية التي سبق الإشارة إليها. ويمكن تلخيص النتائج الاجتماعية والثقافية لتلك الظروف في النقاط التالية :

( أ ) إنخفاض مستوى الوعي الاجتماعي وارتفاع نسبة الأمية إلى 90% في المجتمع الليبي.

(ب) انعدام الرعاية الاجتماعية بكل أبعادها الكلية والجزئية.

(ج) إنخفاض المركز الاجتماعي للمرأة وأطفال.

( د ) تحكّم العادات والتقاليد الموروثة في السلوك.

(هـ) انتشار مظاهر السلبية والروح الاتكالية والميل إلى الأعمال التي تتسم بالخمول وعدم استخدام العقل والتفكير والجهد.

( و ) العصبية القبلية المتزمنة - أحياناً - وذات النظرة الضيقة للأمور والتي قد تكون لها انعكاساتها السلبية على العلاقات الاجتماعية والمصلحة العامة ... ولكن ليس معنى ذلك أن القبيلة مقوتة في النظام الاجتماعي ، فالقبيلة في المجتمع الليبي مهما بلغت سلبيات البعض منها ، فهي الوعاء الذي حفظ الترابط والتماسك

(1) الدكتور على الحوات ، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي ، دار الحكمة ، طرابلس ، 1991 ، ص 24، 25.

الاجتماعى خلال فترة الجهاد ضد الغزاة ، والدليل على ذلك أن معاقل الجهاد فى ليبيا - وخاصة فى جزئها الشرقى - كانت تسمى بأسماء القبائل التى تتشكل منها تلك المعاقل ، منها على سبيل المثال لا الحصر : دور العواقر ، دور الدراسة ، دور البراعصة ، دور العبيدات .... إلخ ، وكلمة (دور) تعنى معسكراً أو معقلاً من معاقل الجهاد الذى كان يقوده شيخ الشهداء عمر المختار ، حيث كان لكل قبيلة دور لتنسيق عمليات الجهاد .

وعن دور القبيلة أيضاً يشير معمر القذافى قائد الثورة الليبية فى الفصل الثالث من الكتاب الأخضر إلى «أنها مدرسة اجتماعية ينشأ أفرادها منذ الطفولة على تشرب مثل عليا ، تتحول إلى سلوك حياة تترسخ تلقائياً كلما كبر الإنسان ، على عكس التربية أو العلوم التى يتم تلقينها رسمياً ، والتى تتلاشى تدريجياً كلما كبر الفرد لأنها رسمية ، ولإنها إجبارية ، ولأن الفرد يعى أنها ملقنة له، (1) .

تستخلص الدراسة الحالية مما سبق أن المجتمع الليبى قد تعرض إلى ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية ، حيث لم تنته معركة الكفاح المسلح إلا لتبدأ بعدها معركة الكفاح السلمى ، إلا أن هذه الظروف الصعبة لم تمنع هذا الشعب من مواصلة كفاحه فى سبيل تحقيق ما يصبو إليه من إقامة برامج التنمية المختلفة والتى من أهمها التوسع فى مجال التعليم الذى تعد مخرجاته هى الركيزة الأساسية لبناء النهضة والتقدم .

### **ثالثاً : انعكاس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعليم فى ليبيا عقب الاستقلال وقيل ظهور التخطيط :**

إذا كانت الفترة السابقة (فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية) قد تميزت بعدة خصائص هامة كانت لها آثارها الإيجابية فى تقرير مصير البلاد ، فإن هذه الفترة أيضاً (فترة الاستقلال) قد تميزت هى الأخرى بعدة خصائص يمكن اعتبارها من العوامل التى ساعدت على تطور البناء الاقتصادى والاجتماعى ولاسيما فيما يخص التوسع الكمى فى مجال التعليم ... ويمكن إجمال هذه الخصائص فى النقاط التالية :

(1) العقيد معمر القذافى ، الكتاب الأخضر ، الفصل الثالث ، المركز العالمى لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، 1985 ، ص 133 .

1- إن حصول البلاد على استقلالها من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتكوين حكومة وطنية وبرلمان وطني وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كدولة مستقلة يمثل أولى هذه الخصائص إذ كانت الخطوة التي تلتها بقية الخطوات .

2- في عام 1952 تم وضع أول دستور للبلاد ، والذي نصت فيه المواد (28, 29, 30) على أن «التعليم حق لكل مواطن ليبي ، وتعمل الدولة على نشره بما تنشئه من المدارس الرسمية ، وبما تسمح بإنشائه تحت رقابتها من المدارس الخاصة لليبيين والأجانب ، وعلى أن التعليم الأولي إلزامي لليبيين - من بنين وبنات - وأن التعليم مجاني في المدارس الرسمية» (1) .

وقد ساعد وضع هذا الدستور على صدور أول قانون ليبي للتعليم وهو القانون رقم 5 لسنة 1952 (2) ، وفيه ترجمت الحقوق الدستورية إلى اجراءات تنظيمية ، وبدأ التعليم عربياً قومياً هادفاً إلى تهيئة كافة الظروف والإمكانات الكفيلة بتربية المواطن ، وتعويضه عن فترة الحرمان الماضية ، وتمكينه بالتالي من القيام بدوره الإيجابي في صنع حياة جديدة على أرض وطنه وذلك بما يمكن أن يتوفر له من تعليم يساعده على بناء قدراته ، ومهاراته الفنية والمهنية والإبداعية .

«وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن تنشئ كل ولاية من الولايات وخلال مدة معقولة من الزمن ، ويقدر ما تسمح به مواردها المتاحة المدارس الرسمية وتنفق عليها ، بحيث تسد تلك المدارس حاجة الليبيين في الولايات إلى التعليم ، كما يسمح لكل ولاية وبالقدر الذي تسمح به ظروفها أن تنشئ المعاهد والأقسام الداخلية لإيواء الطلبة القادمين من الأماكن النائية وذلك حتى مرحلة التعليم الجامعي ، على أن يكون التعليم مجانياً في جميع المدارس والمعاهد التابعة للتعليم العام» (3) .

3- شهد عام 1954 قيام أول تعداد عام للسكان في ليبيا والذي أوضح بأن إجمالي عدد سكان ليبيا في ذلك العام قد بلغ (1.088.934) نسمة منهم (738.383)

(1) وزارة التعليم والتربية : (تشريعات التعليم في ليبيا) ، مطابع وزارة التعليم ، طرابلس ، 1969 ، ص 13 .

(2) المرجع السابق ، ص 72 .

(3) المرجع السابق ، ص 78 .

نسمة فى ولاية طرابلس و (291.236) نسمة فى ولاية برقة و (59.315) نسمة فى ولاية فزان ، يعيشون جميعاً على رقعة جغرافية تبلغ مساحتها (1.759.540) كيلو متراً مربعاً ، أى أن كثافة السكان أقل من شخص واحد فى الكيلو متر المربع ، وهى أقل كثافة سكانية فى الوطن العربى حينذاك ... فهل ياترى ستستطيع هذه الحكومة الناشئة حديثاً أن تنهض بمستوى المعيشة وتقدم خدمات تعليمية وصحية أفضل لهذه الكثافة السكانية البسيطة خصوصاً بعد اكتشاف النفط بكميات طائلة فى ليبيا بعد أربع سنوات من إجراء التعداد ؟ هذا ما سوف يحاول الجزء الأخير من هذا الفصل الإجابة عليه .

4- يعتبر عام 1955 بداية التعليم الجامعى فى ليبيا إذ صدر مرسوم ملكى بقانون بإنشاء الجامعة الليبية فى 15/12/1955،<sup>(1)</sup> .

«وجاء إنشاء الجامعة الليبية ثم الجامعة الإسلامية فيما بعد استكمالاً للسلم التعليمى فى ليبيا ، ولتوفير القيادات الفكرية والروحية الواعية والكفاءات الفنية والمهنية فى مختلف المجالات»<sup>(2)</sup>

5- ومن الخصائص الاقتصادية الهامة التى تميزت بها هذه الفترة اكتشاف حقول النفط فى البلاد عام 1959 ، وما نجم عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بارزة ، وعلى الرغم من أن هذه الثروة لم تستغل الاستغلال الكامل والأمثل لصالح البلاد نتيجة لسيطرة الشركات الأجنبية وتحكمها فى إنتاجه وتصديره طيلة تلك الفترة إلا أنه مهما يكن الأمر فإن عوائد البلاد الاقتصادية قد تزايدت بعد ظهور النفط بصورة سريعة ونما الدخل القومى للبلاد بصورة ملحوظة حيث يشير الدكتور عبد العزيز القوصى إلى «أن الدخل القومى قد قفز من (12) مليون دينار عام 1951 إلى (314) مليون دينار عام 1965»<sup>(3)</sup> .

كما تشير دراسة أخرى إلى أن جملة العوائد قد قفزت من (115.343) د.ل عام

(1) المملكة الليبية المتحدة ، الجريدة الرسمية ، مرسوم ملكى بإنشاء الجامعة الليبية ، العدد I ، السنة السادسة ، أول يناير 1956 ، ص 14 .

(2) الدكتور رأفت غنيمى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 321 .

(3) Abdel Aziz El.Koussy. Op. Cit. P.5.

1960 إلى (54.719.177) دل عام 1965 ، ثم وصلت إلى (135.500.000) دل بعد صدور قانون البترول عام 1966،<sup>(1)</sup> .

وجاء في دراسة أخرى «أنه قد وصل عام 1971 إلى 1257.7 مليون دينار، وعام 1972 إلى 1356 مليون دينار ، وعام 1973 إلى 1423 مليون دينار ، وعام 1974 إلى 2700 مليون دينار،<sup>(2)</sup> .

6- وجاءت الوحدة الدستورية عام 1963 لتكون عاملاً مساعداً آخر على تسهيل الاجراءات الإدارية وتنسيق السياسات العامة للدولة حيث ألغى نظام الولايات الذى عمل على تجزئة البلاد إلى أقاليم وحل محله نظام المحافظات الذى يعد من أفضل النظم الإدارية التى مرت بها ليبيا حتى الآن .

وقد تبنت حكومة الثورة هذا النظام أيضاً واستطاعت أن تنهض بواسطته بمشروعات التنمية المختلفة ، وعندما ألغى هذا النظام عام 1975 دب الضعف والفساد الإدارى فى أجهزة الدولة ، ولم تتمكن أجهزة التخطيط والمتابعة من القيام بالمهام التى كانت تقوم بها فى عهد نظام المحافظات وأصبحت الأجهزة الإدارية والتخطيطية تسير من سيئ إلى أسوأ يوماً بعد يوم .

7- وفى إطار سياسة استكمال التشريعات المنظمة لبرامج التنمية كان صدور القانون رقم 5 لسنة 1963 الخاص بتنظيم شئون التخطيط والتنمية حيث تم بموجبه إلغاء مجلس الإعمار - الذى سبق الإشارة إلى ذكره - وحل محله مجلس أعلى برئاسة رئيس الوزراء وعضوية ستة من الوزراء الذين تتصل مهام وزاراتهم مباشرة بشئون التخطيط والتنمية ، ويتولى هذا المجلس الجانب الإقرارى للتنمية ، كما نص هذا القانون أيضاً على إنشاء وزارة للتخطيط والتنمية لتتولى الجوانب التحضيرية والتوجيهية والإشرافية لبرامج التنمية فى شتى مجالاتها<sup>(1)</sup> ويعتبر هذا بداية للتخطيط بصورة عامة فى ليبيا .

(1) مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمسؤولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربى ، (بحوث ليبيا) البحث رقم 3 ، طرابلس ، 1966 ، ص 14 .

(2) الدكتور يوسف عبدالله صايغ ، اقتصاديات العالم العربى : التنمية منذ عام 1945 ، الجزء الثانى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت ، 1984 ، ص 206 .

(3) المؤتمر الثقافى العربى السابع بالقاهرة ، مشكلات التخطيط التربوى فى البلاد العربية ، مرجع سابق ص 72 .

يتضح من الخصائص الهامة التي تميزت بها هذه الفترة والتي تمثلت في استقلال البلاد وانضمامها إلى الأسرة الدولية وجامعة الدول العربية ، ووضع الدستور وما تبعه من تشريعات ولوائح منظمة ، وقيام التعداد العام وما ترتب عليه من بيانات ضرورية لعملية التخطيط ، وكذلك ظهور النفط وما أحدثه من ثورة اقتصادية كبرى ، وقيام الوحدة الدستورية وما نجم عنها من اجراءات وتنظيمات إدارية جديدة أنها قد مهدت الطريق أمام الجهود المبذولة من قبل المنظمات الدولية والعربية والمحلية التي ساعدت على قيام التخطيط وتبنيه كأسلوب علمي من أجل بناء النهضة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ويمكن القول أيضا بأنه على الرغم من عدم سيطرة الحكومة الليبية السيطرة الكاملة على مواردها النفطية خلال تلك الفترة إلا أن الدارس والمتتبع لتطور التوسع الكمي في ميدان التعليم يدرك أن دخل الدولة من البترول رغم ضآلته بالنسبة لكمية الإنتاج قد مكن الحكومة من إقامة عدد من المشروعات في ميادين كثيرة ، كما أعانها قبل كل شيء على تنمية أعز ثروة لديها وهي الثروة البشرية عن طريق التوسع في برامج التعليم في مختلف المراحل التعليمية - كما سوف يتضح من الاحصائيات والجداول التي سيتم تناولها بعد قليل.

ومما يؤكد هذا الدور أيضا ما ذكره أحد التقارير الذي أشار إلى «أن معظم الاعتماد في الميزانية العامة للدولة كان قبل ظهور النفط يتركز بالدرجة الأولى على المعونات الخارجية ، وذلك نتيجة افتقار البلاد للموارد المحلية الثابتة والتي يمكن تحويلها واستغلالها في تمويل المشروعات الإنمائية ، وسد الحاجة من الاستيراد المطلوب ، والذي بلغت قيمته عام 1951 (11) مليوناً من الجنيهات الليبية ، في الوقت الذي لم تتجاوز فيه قيمة الصادرات (المليونين) فقط من الجنيهات»<sup>(1)</sup> .

في الواقع إن ما يهيم الدراسة الحالية هو انعكاس هذه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد خلال الفترة المذكورة على التعليم بصفة خاصة وصولاً إلى معرفة واقع التعليم في ليبيا قبل قيام التخطيط ثم أثر قيام هذا التخطيط على تطور العملية التعليمية والتربوية في ليبيا.

(1) البنك الدولي للإنشاء ، تقرير عن التنمية الاقتصادية في ليبيا ، 1966 ، ص 29.

لقد جاء في دراسة صادرة عن إدارة التخطيط والمتابعة في ليبيا أن هذه الفترة قد تميزت بسمات أساسية التعليم أهمها: (1)

- 1- التوسع الكمي في التعليم وتنمية الخدمات التعليمية بأنواعها المختلفة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين أبناء الوطن في جميع أرجاء البلاد.
- 2- التوسع في بناء المدارس أو صيانة القائم منها ، أو تأجير بعض المباني لاستعمالها كمدارس في بعض الأماكن التي لم تنشأ بها مبانٍ مدرسية بعد.
- 3- التوسع في افتتاح معاهد المعلمين والمعلمات لسد النقص الملحوظ في أعداد المدرسين الوطنيين.
- 4- الإهتمام بتعليم المرأة باعتبارها نصف المجتمع.
- 5- بناء الهياكل الإدارية حسب الإمكانيات والخبرات وذلك بالتعاون مع بعض الدول العربية ومنظمة اليونسكو.

وقد أصبحت مراحل السلم التعليمي في ليبيا تتكون من أربع مراحل أساسية تسبقها مرحلة غير إلزامية وهي مرحلة رياض الأطفال ، أما التعليم الإلزامي فيشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية ، وهذه المراحل التعليمية الأربع هي :

(1) **التعليم العام** : ويشمل :

( أ ) المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات .

( ب ) المرحلة الإعدادية ومدتها ثلاث سنوات .

( ج ) المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات .

(2) **التعليم المهني والفني** : وينقسم إلى :

( أ ) القسم المتوسط : ويقبل فيه الحاصلون على الشهادة الإبتدائية .

( ب ) القسم الراقى : ويقبل فيه الحاصلون على الشهادة الإعدادية .

ويشمل هذا النوع من التعليم معاهد المعلمين والمعلمات ومدارس التجارة والصناعة

---

(1) وزارة التعليم والتربية ، إدارة التخطيط والمتابعة : (دراسة تاريخية عن تطور التعليم في ليبيا) مرجع سابق ، ص 24 .

والزراعة. ويهدف إلى سد حاجة البلاد من المهنيين والفنيين الذين تحتاج إليهم مشاريع التنمية في شتى مجالاتها. «وقد ألغى التعليم الفني الإعدادى توحيداً لفرص التعليم فى هذه المرحلة وتمشياً مع أزمائتها وذلك اعتباراً من العام الدراسى 70/69»<sup>(1)</sup>.

(3) **التعليم الدينى** : وينقسم إلى أربع مراحل هى :

( أ ) مرحلة ما قبل الإبتدائى وتشمل المدارس القرآنية.

(ب) مرحلة التعليم الدينى الإبتدائى.

(ج) مرحلة التعليم الدينى الثانوى.

( د ) المعاهد الدينية العليا.

(4) **التعليم الجامعى** : كانت بداية التعليم الجامعى فى ليبيا بإنشاء جامعتين عام 1955 هما:

( أ ) الجامعة الليبية ومقرها مدينة بنغازى ولها كليات فى طرابلس.

(ب) الجامعة الإسلامية، ومقرها مدينة البيضاء والتي عرفت فيما بعد باسم (جامعة السيد محمد بن على السنوسى الإسلامية) ولا يقتصر القبول فى الجامعة الإسلامية على الليبيين فقط ، بل تقبل الطلاب المسلمين من جميع قارات العالم.

وقد تم الغاء هذه الجامعة بعد قيام الثورة لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية سيتم مناقشتها فيما بعد.

«إن تاريخ التعليم فى المجتمعات المختلفة يؤكد أن التعليم الإبتدائى بصفة خاصة يعتبر المجال الذى تنعكس عليه عوامل الضعف أو القوة التى يعيشها شعب من الشعوب ، فهو دائماً من أهداف المستعمر إذا ما تغلب على شعب من الشعوب ، فيقلل من شأنه ويعرقل تقدمه ، ويحيطه بالقيود والصعوبات ، وهو كذلك موضع اهتمام الحكومات بعد

(1) وزارة التعليم والتربية ، مركز التوثيق التربوى : (أهم التغيرات التى طرأت على التعليم فى ليبيا) طرابلس، 1972 ، ص 3.

الحروب والأزمات ، كما أنه محط آمال الشعوب إذا نالت استقلالها وملكتم تقرير مصيرها ، وبدأت فى تكوين شخصيتها القومية وثقافتها الوطنية،<sup>(1)</sup> .

(أ) التعليم الابتدائى : إن المتتبع لحركة تطور التعليم فى ليبيا يلاحظ أن الدولة بعد حصولها على الاستقلال قد حرصت على التوسع فى التعليم الإبتدائى بإعتباره القاعدة الأساسية التى تقوم عليها المراحل التالية الأخرى بحيث طفر التعليم الإبتدائى فى ليبيا فى الفترة من 1952 وحتى 1963 طفرة كبيرة يبدو فيها التوسع الكمى واضحاً جلياً من الجدول التالى :

#### جدول رقم (4)

يبين تطور التعليم بالمرحلة الإبتدائية فى الفترة فيما بين (53/52-63/62)<sup>(2)</sup>

عدد المعلمين	عدد التلاميذ	عدد المدارس	السنة الدراسية
1280	42.119	225	53/52
1602	47.840	263	54/53
1784	56.258	313	55/54
2061	65.164	367	56/55
2515	77.929	419	57/56
2788	90.725	439	58/57
3423	98.063	478	59/58
3767	108.208	543	60/59
4098	123.433	558	61/60
4256	131.098	619	62/61
4785	145.925	663	63/62
%273.8	%246.4	%194.6	نسبة الزيادة

(1) وزارة التعليم والتربية ، (تقرير عن التعليم فى ليبيا فى الفترة من 52 حتى 63) ، طرابلس ، 1965 ، ص 35 (بتصرف).

(2) المرجع السابق ، ص 29.

يتضح من الجدول السابق أن هناك زيادة ملحوظة في تطور عدد المدارس المنشأة أو المعدة للتعليم وذلك بعد حصول البلاد على استقلالها وبداية تصدير النفط في أوائل الستينيات حيث زاد عدد المدارس من (225) مدرسة ابتدائية في عام 53/52 إلى (663) مدرسة خلال هذه الفترة أي أن عدد المدارس قد زاد بفارق (438) مدرسة وبنسبة زيادة مئوية قدرها 194.6% وذلك يمثل تطوراً كبيراً في التوسع في المباني المدرسية.

كما زاد العدد الإجمالي للتلاميذ من (42.119) تلميذاً وتلميذة عام 53/52 إلى (145.925) تلميذاً وتلميذة عام 1963 أي بفارق إجمالي قدره (103.805) تلميذاً وتلميذة وبنسبة زيادة قدرها 246.4% ، بينما ارتفع عدد المعلمين والمعلمات من (1280) معلماً ومعلمة في 53/52 إلى (4785) معلماً ومعلمة في هذه الفترة وبفارق قدره (3.505) وبنسبة زيادة مئوية قدرها 273.8%.

لا شك أن هذه الزيادة الكبيرة في أعداد المدارس والتلاميذ والمعلمين تدل دلالة واضحة على أن هناك اهتماماً متزايداً بالتعليم الإبتدائي وخاصة في الجانب الكمي منه.

### (ب) التعليم الإعدادي:

تعد مرحلة التعليم الإعدادي مرحلة مستحدثة ، إذ لم تكن ضمن مراحل التعليم خلال الفترة السابقة. وقد نظمت هذا النوع من التعليم «لائحة التعليم الثانوي الصادرة بتاريخ 1956/12/5<sup>(1)</sup> ، حيث نصت المادة الأولى منها على أن التعليم الثانوي يتكون من مرحلتين إعدادية وثانوية ، ونصت المادة الثانية على أن المرحلة الإعدادية تبدأ بعد إتمام المرحلة الإبتدائية»<sup>(2)</sup>.

ويهدف التعليم في هذه المرحلة إلى الارتفاع بمستوى النمو المتكامل للتلاميذ في مختلف النواحي والكشف عن ميولهم واستعداداتهم ، وتوجيههم إلى نوع التعليم الذي

(1) وزارة المعارف ، لائحة التعليم الثانوي ، طرابلس ، 1956 ، ص 2.

(2) في عام 1975 صدر قانون من مجلس قيادة الثورة يجعل التعليم إلزامياً في ليبيا حتى نهاية المرحلة الإعدادية حيث كان في السابق حتى نهاية الإبتدائية فقط.

يناسب قدراتهم ، وتزويدهم بالمعلومات الأساسية التي يحتاجون إليها في الحياة العملية ، وتمكينهم من أن يشقوا طريقهم فيها،<sup>(1)</sup> .

وتؤهل هذه المرحلة إما إلى مواصلة التعليم الثانوى العام أو الالتحاق بالمعاهد المهنية والمدارس الفنية الراقية . ويمكن أن يلمس مدى تطور التعليم الإعدادى فى ليبيا خلال الفترة المذكورة من الجدول التالى :

#### جدول رقم (5)

يوضح تطور التعليم بالمرحلة الإعدادية من 1955 حتى 1963 (2)

السنة الدراسية	عدد المدارس	نسبة الزيادة	عدد التلاميذ	نسبة الزيادة	عدد المعلمين	نسبة الزيادة
1956/55	10	-	2585	-	152	-
1957/56	19	%90	3134	%21	204	%34
1958/57	32	%220	4211	%63	236	%55
1959/58	48	%380	5058	%95.5	288	%89.5
1960/59	61	%510	7455	%188	386	%154
1961/60	75	%650	9483	%267	479	%215
1962/61	82	%720	11216	%334	639	%320
1963/62	100	%900	14691	%468	917	%503

(1) وزارة التربية والتعليم ، نظم التعليم فى ليبيا ، مطابع الورارة ، طرابلس ، 1968 ، ص 14 .

(2) وزارة التربية والتعليم ، دراسة تاريخية عن تطور لتعليم فى ليبيا ، مرجع سابق ، ص 33 .

من فحص الجدول السابق يتضح أنه على الرغم من أن التعليم الإعدادى قد استحدث فى ليبيا اعتباراً 1956 إلا أنه قد خطا خطوات كبيرة خلال مدة ثماني سنوات، إذ وصل عدد المدارس الإعدادية خلال هذه المدة إلى (100) مدرسة إعدادية عام 1963 ، أى بنسبة زيادة قدرها 90% ، كما تضاعف عدد طلاب هذه المرحلة من (2585) عام 1955 إلى (14691) طالباً وطالبة عام 1963 ، وبنسبة زيادة تبلغ 468% ، فى الوقت الذى تزايد فيه عدد معلمي ومعلمات هذه المرحلة من (152) عام 1955 إلى (917) معلماً ومعلمة عام 1963 ، أى بزيادة تبلغ (765) ، وبنسبة مئوية فى الزيادة وصلت إلى 503% .

لاشك أن هذه الزيادة المطردة فى عدد المدارس المنشأة أو المعدة وكذلك عدد الطلاب والمعلمين تمثل هذه الأخرى تطوراً لا يمكن إنكاره فى مجال التعليم خلال هذه المدة ، وذلك لتلبية الطلب المتزايد عليه من قبل المواطنين الذين رأوا فيه تحقيقاً لطموحاتهم المتزايدة كما رأت فيه الدولة أيضاً عاملاً من عوامل تحقيق التنمية المستهدفة فى مختلف مجالاتها .

### (ج) التعليم الثانوى :

لقد سبقت الإشارة إلى أن هذا النوع من التعليم قد عرفته ليبيا لأول مرة منذ عام 1946 فى عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية حيث افتتحت فى تلك الفترة أربع مدارس فقط منها مدرستان فى مدينة بنغازى واحدة للبنين والأخرى للبنات ومدرسة فى مدينة طرابلس والرابعة فى مدينة الزاوية . وكما سبق أيضاً أن لاحظت الدراسة الحالية بأن هناك قصوراً ملحوظاً فى التعليم الثانوى خلال تلك الفترة حيث لم تكن الفرص فيه متكافئة سواء بين الجنسين ، أو من حيث توزيع المدارس الثانوية على المدن التى تتواجد فيها كثافات سكانية أكثر من غيرها .

ومع بداية استقلال البلاد أخذ التعليم الثانوى فى ليبيا يتطور فى اتجاهات متعددة أملت بها الظروف الجديدة ، إذ يشير أحمد محمد القماطى إلى أن «وزارة المعارف - حينذاك - قد حرصت على التوسع فيه بالقدر الذى يواجه التوسع السريع فى مرحلتى

التعليم الإبتدائي والإعدادى ، ثم الحاجة إليه لتغذية التعليم الجامعى الذى تم تأسيسه فى ليبيا منذ عام 1955 (1) .

وبصدور لائحة التعليم الثانوى فى ديسمبر 1956 أصبح له تشريعاته وتنظيماته التى حددت له مدة الدراسة بثلاث سنوات تعتبر السنة الأولى منها سنة تمهيدية تحوى مقررات عامة علمية وأدبية وذلك لإتاحة الفرصة أمام الطالب لمعرفة اتجاهاته وميوله العلمية والأدبية على أن يبدأ التخصص (علمى - أدبى) اعتباراً من السنة الثانية - وما زال هذا النظام معمولاً به فى الجماهيرية الليبية حتى الآن. كما حددت هذه اللائحة أيضاً كثافة الفصل والمواد التى تدرس بالقسمين العلمى والأدبى وذلك بالإضافة إلى نظم الدراسة والقبول والامتحانات.

وبالعودة إلى الجدول رقم (2) الذى يوضح تطور التعليم الثانوى خلال فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية يتبين أنه لم تنشأ سوى أربع مدارس فقط فى طول البلاد وعرضها وخلال مدة تتجاوز الثمانى سنوات ، ولم تلتحق بالتعليم الثانوى سوى (23) فتاة ليبية .... فهل سيكون التعليم الثانوى فى فترة الاستقلال أسعد حظاً من الفترة السابقة؟ والإجابة عن هذا التساؤل يمكن استشفافها من «تقرير عن التعليم فى ليبيا» (2) أوضح بأن إجمالى عدد المدارس الثانوية فى ليبيا عام 1963 كان (14) مدرسة ، وأن عدد طلاب هذه المرحلة كان (2508) طلاب ، بينما كان عدد الطالبات (200) طالبة وعدد المعلمين (206) معلمين غالبيتهم من المصريين والفلسطينيين وعدد قليل من الليبيين .

وذلك يعنى أن عدد المدارس الثانوية التى تم افتتاحها خلال هذه الفترة لا يزيد على عشر مدارس فقط خلال إحدى عشرة سنة ، أى بمعدل مدرسة ثانوية واحدة فى كل سنة تقريباً ، وبالمقارنة مع الجدول رقم (2) يتضح أن الزيادة فى عدد الطلاب الذكور (735) طالباً فى السنة ، وأن الزيادة فى عدد الطالبات خلال نفس المدة (77) طالبة ، أى بمعدل (16) طالبة فى السنة ، وأن عدد الزيادة فى عدد المعلمين (147) معلماً ، أى بمعدل (13) معلماً فى السنة .

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 202 .

(2) وزارة التربية والتعليم : (تقرير عن التعليم فى ليبيا من 1952 حتى 1967) ، طرابلس 1968 ، ص 37 .

وهذا التطور البسيط فى الزيادات يؤكد أن هذا النوع من التعليم لا يزال يسير سيراً متعثراً وذلك على الرغم من بداية التعليم الجامعى منذ عام 1955 والذى يستوعب كل الحاصلين على الثانوية العامة دون النظر إلى أية شروط كالنسبة العامة ، أو التقدير العام للنجاح كما هو الحال فى الوقت الحاضر. هذا بالإضافة إلى أن طلاب الجامعات فى ذلك الوقت كانوا يتمتعون بمزايا تشجيعية منها الإقامة المجانية الكاملة والمنحة المالية وبعض الملابس «زى جامعى» .

وتعتقد الدراسة الحالية أن السبب فى عدم تطور التعليم الثانوى أسوة بالتطور الملحوظ فى المرحلتين الإبتدائية والإعدادية قد يرجع إلى عدة عوامل رئيسية منها :

- 1- عدم التوسع فى بناء المدارس الثانوية وتوزيعها توزيعاً عادلاً حسب الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية بالبلاد.
- 2- اتجاهات الطلاب فى ذلك الوقت وتفضيلهم الدراسات التى تختصر الطريق نحو الحصول على الوظيفة كالمعاهد المهنية والمدارس الصناعية التجارية والزراعية.
- 3- عدم انتشار الوعى وخاصة بين أولياء الأمور لمساعدة أبنائهم فى الحصول على مستوى تعليمى أعلى بل أن العكس هو الذى يحدث فى معظم الأحيان ، حيث يميل أولياء الأمور إلى حصول أبنائهم على الوظيفة أكثر من مواصلة الدراسة.

#### ( د ) التعليم المهنى والفنى :

سبق للدراسة الحالية أن أشارت فى مقدمة هذا الفصل إلى أن بداية التعليم المهنى والفنى فى ليبيا ترجع إلى عام 1947 فى عهد الإدارتين البريطانية والفرنسية ، حيث أنشئ أول معهد للمعلمين فى بنغازى ثم تلا ذلك افتتاح معهدين بطرابلس عام 1950 أحدهما للمعلمين والآخر للمعلمات.

وما تجدر الإشارة إلى ذكره هاهنا أن تلك المعاهد كانت تقبل الطلبة والطالبات الحاصلين على الشهادة الإبتدائية ، ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات ثم زيدت فيما بعد لتصبح أربع سنوات ، ويتحصل خريجوها على (إجازة المعلمين العامة) التى تؤهل حاملها للتدريس بالمدارس الإبتدائية كمدرس فصل.

أما ما يمكن اعتباره تطوراً جديداً لهذا النوع من التعليم خلال فترة الاستقلال هو صدور اللائحة الخاصة بنظام مدارس ومعاهد المعلمين والمعلمات العامة والخاصة في يونيه 1954 والتي نظمت شروط القبول ونظام الدراسة والمناهج المقررة ، كما تم أيضاً استحداث قسم جديد يقبل حملة الشهادة الإعدادية ومدة الدراسة به أربع سنوات ، يتحصل الناجحون بعدها على (إجازة التدريس الخاصة) التي تؤهل صاحبها للتدريس في المدارس الإعدادية كمدرس مادة.

وأوضحت وزارة المعارف حينذاك بأن «الهدف من هذه المعاهد والتوسع في إنشائها هو سد احتياجات البلاد الملحة من المدرسين الوطنيين المؤهلين تأهيلاً مهنيًا وتربويًا»<sup>(1)</sup> وقد انتشرت هذه المعاهد بنوعيتها في معظم المدن الكبرى في ليبيا وشهدت إقبالاً متزايداً من قبل الدارسين .

والجدولان الآتيان يوضحان تطور ونمو أعداد الدارسين بهذه المعاهد خلال الفترة موضع الدراسة .

#### جدول رقم (6)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمعاهد المعلمين العامة خلال الفترة من 1952 حتى 1963 (1)

نسبة الزيادة	المجموع	عدد الطلبة		العام الدراسي
		إناث	ذكور	
-	380	89	291	1953/52
%53	584	190	394	1954/53
%121	840	199	641	1955/54
%181.5	1070	198	872	1956/55
%189	1133	252	881	1957/56
%242	1300	287	1013	1958/57
%259	1364	275	1089	1959/58
%312	1565	297	1268	1960/59
%371	1791	375	1416	1961/60
%375	1806	430	1376	1962/61
%405	1919	543	1376	1963/62

(1) وزارة التربية والتعليم : (تقرير عن التعليم في ليبيا) مرجع سابق ، ص 39 .

جدول رقم (7)

يوضح تطور أعداد الطلبة والطالبات بمعاهد  
المعلمين الخاصة خلال الفترة من 1954 حتى 1963 (1)

نسبة الزيادة	المجموع	عدد الطلبة		العام الدراسي
		إناث	ذكور	
-	30	-	30	1955/54
%83	55	-	55	1956/55
%560	198	-	198	1957/56
%566.5	200	-	200	1958/57
%940	312	-	312	1959/58
%953	316	-	316	1960/59
%1106.5	362	-	362	1961/60
%1086.5	356	-	356	1962/61
%1153	376	-	376	1963/62

(1) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 208.

يتضح من فحص الجدول رقم (6) أن هناك إقبالاً متزايداً خلال هذه الفترة على (معاهد المعلمين العامة) من الجنسين ، حيث تزايد المجموع العام لعدد الطلبة والطالبات من (380) طالباً وطالبة عام 1952 إلى (1919) طالباً وطالبة فى نهاية الفترة المذكورة ، أى بزيادة قدرها (1539) طالباً وطالبة ، وبنسبة مئوية للزيادة تبلغ 405% .

وبالمقارنة بين الزيادة فى عدد الذكور والإناث ، يلاحظ أن فارق الزيادة فى عدد الذكور بلغ فى نهاية المدة (1085) طالباً بنسبة مئوية فى الزيادة تبلغ 372.8% ، بينما بلغ فارق الزيادة فى عدد الإناث (454) طالبة ، أى بنسبة مئوية تصل إلى 510% ويعنى ذلك أن تزايد أعداد الطالبات الإناث على هذا النوع من التعليم خلال تلك الفترة كان يفوق نسبة تزايد أعداد الطلبة .

وترى الدراسة الحالية أن السبب فى ذلك قد يرجع إلى عدم وجود أى فرص لتعليم المرأة فى المجال المهنى سوى هذا النوع فقط من التعليم بينما فتحت الفرصة أمام الذكور فى مجالات أخرى كالصناعة والتجارة والزراعة وغيرها الأمر الذى جعل نسبة تزايد الإناث فى معاهد المعلمين العامة أكثر من الذكور.

ويلاحظ من الجدول رقم (7) عدم وجود أى طالبة بنظام معاهد المعلمين الخاصة - التى تقبل حملة الشهادة الإعدادية - ، وترجح الدراسة الحالية أسباب ذلك إلى عدم افتتاح معاهد خاصة بالطالبات فى تلك الفترة ، حيث لم يرد فى المراجع المتوفرة أى ذكر لهذا النوع من المعاهد ولم يسمح أولياء أمور الطالبات لبناتهن بالإنخراط فى هذه المعاهد المخصصة للأولاد.

ولم تتوفر للدراسة الحالية للأسف أية بيانات أو إحصائيات عن تطور التعليم الزراعى فى ليبيا خلال تلك الفترة وذلك باستثناء ما أوردته بعض الدراسات التى أشارت إلى افتتاح مدرستين زراعتين إحداهما فى طرابلس والأخرى فى المرج عام 1950 تحت رعاية (هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة) .

يستخلص الباحث مما تقدم أن هناك قصوراً كبيراً خلال المدة المشار إليها فيما يتعلق بسياسة تكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين ، حيث تبين أن هناك نقصاً حاداً فى

المدارس الثانوية وخاصة مدارس البنات ، وكذلك لم تكن الفرص متكافئة بين الجنسين في مجال الدراسات المهنية كالصناعة والتجارة والزراعة ومعاهد المعلمين الخاصة وذلك مما أدى إلى تأخر مشاركة المرأة الليبية فترة طويلة من الزمن في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

أما التعليم الفني في ليبيا فقد سبق الإشارة إلى أن تاريخ إنشائه يرجع أيضاً إلى عهد الإدارة البريطانية والفرنسية ، حيث أنشئت أول مدرسة صناعية تجارية في بنغازي عام 1947 تحت اشراف (هيئة المصالح الليبية الأمريكية المشتركة). وفي طرابلس افتتح أول مركز للتدريب الفني بمساعدة (هيئة العمل الدولية) ، كما أعيد افتتاح مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التي كانت قد أغلقت في عهد الاحتلال الإيطالي.

وخلال الفترة موضع الدراسة لم يستجد جديد يذكر على تطوير التعليم الفني سوى صدور (لائحة التعليم الفني) عام 1957 والتي بموجبها ، أصبح للتعليم مرحلتان : مرحلة إعدادية نظام أربع سنوات بعد الابتدائية ، ومرحلة ثانوية نظام ثلاث سنوات بعد الإعدادية - زيدت بعد ذلك لتصبح أربع سنوات - ، (1).

وقد نصت المادة الأولى من هذه اللائحة على أن التعليم الفني جزء من كيان التربية العامة ، وهدف متمم للهدف الشامل الذي ترمى إليه ، كما تحدد في هذه اللائحة أن التعليم الفني يهدف إلى تكوين الفئات التالية : (2)

- فئة متوسطة لتخريج صاحب المهنة أو الحرفة من ذوى المهارة.
- فئة راقية لتخريج أصحاب المهارة العالية ومساعدى الفنيين.
- فئة تكميلية بعد إتمام التعليم فى إحدى الفئتين السابقتين.

وعن التخصصات التى يدرسها الطلاب فى المدارس الفنية بمرحلتها الإعدادية والثانوية فهى : شعبة الميكانيكا ، وشعبة الحدادة واللحام وشعبة السيارات وشعبة الكهرباء، وشعبة تجارة الأثاث.

(1) وزارة التربية والتعليم : (تقرير عن التعليم فى ليبيا) ، مرجع سابق ، ص 37.

(2) أحمد محمد القماطى ، مرجع سابق ، ص 212.

ويمكن القول بأنه - على الرغم - من أهمية هذه التخصصات سواء بالنسبة للدارسين أنفسهم أو سوق العمل ، فإن الإتجاهات السائدة لدى الطلاب فى ذلك الوقت كانت تميل بصورة أكثر نحو مهنة التدريس وذلك لاعتبارات مهنية واجتماعية ، ناهيك عن عدم تشجيع الدولة نفسها لخريجي هذه المدارس من النواحي المادية والمعنوية الأمر الذى جعل الإقبال على هذا النوع من التعليم لم يرق إلى المستوى المطلوب ، ويتضح ذلك من الجدولين التاليين اللذين يوضحان تطور أعداد الدارسين بالتعليم الفنى بمرحلتيه الإعدادية والثانوية خلال المدة من 1952 وحتى 1963 .

#### جدول رقم (8)

يوضح تطور التعليم الفنى فى المرحلة الإعدادية خلال المدة  
من 1952 حتى 1963 (1)

النسبة المئوية للزيادة	الزيادة السنوية	عدد الطلبة	العام الدراسى
-	-	379	1953/52
%19	73	452	1954/53
%33	125	504	1955/54
%51	194	573	1956/55
%93	354	733	1957/56
%82.5	313	692	1958/57
%28	107	486	1959/58
%66	250	629	1960/59
%88	334	713	1961/60
%115	437	816	1962/61
%213	807	1186	1963/62

(1) K. Anderen. Educational Statistics. Document, No.3 Some main data from Availble Educational Statistics in Libyan Arab Republic, 1971, P.5.

يتضح من الجدول السابق أن تطور أعداد الطلبة بالمرحلة الإعدادية للتعليم الفني في هذه الفترة يعد ضئيلاً إذا ما قورن بنظيره في معاهد المعلمين والمعلمات ، خصوصاً وأن هذه الزيادة قد تمت خلال إحدى عشرة سنة ، أي بمعدل 73 طالباً في كل سنة .

أما إذا احتسبت نسبة الزيادة في أعداد المقبولين في هذه المرحلة سنوياً ، فسوف نلاحظ أن النسبة المئوية للزيادة السنوية خلال عام 55/54 مثلاً تصل فقط إلى 11.8% بدلاً من 33% ، وفي عام 56/55 تبلغ 14% بدلاً من 51% ، أما في عامي 58/57 و 59/58 فإنها تنخفض بنسبة مئوية متتالية -5.5% ، -30% .

وإذا كانت الدراسة الحالية قد استخلصت - فيما سبق - نتيجة مفادها أن التعليم الثانوى العام والتعليم الإعدادى الفني سواء في هذه الفترة أم الفترة السابقة لم يجدا العناية الكافية من الجهات المسئولة عن التعليم سواء في فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية أو فترة عهد الاستقلال وذلك بالقدر الذى حظيا به التعليم الإبتدائى والإعدادى العام .... فماذا عن التعليم الفني بالمرحلة الثانوية خلال هذه الفترة ؟ .

إن الإجابة على هذا التساؤل يبينها لنا الجدول التالى :

#### جدول رقم (9)

يوضح تطور أعداد الطلبة بالمرحلة الثانوية من  
التعليم الفني بليبيا خلال الأمد من 1958 حتى 1963 (1)

العام الدراسى	عدد الطلبة	فارق الزيادة السنوية	نسبة الزيادة
1959/58	232	-	-
1960/59	227	5-	2%-
1961/60	246	14	6%
1962/61	339	107	46%
1963/62	311	79	34%

(1) وزارة التربية والتعليم (دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ج.ع.ل من العهد العثمانى حتى الوقت الحاضر) مرجع سابق ، ص 46 .

يتبين من الجدول رقم (9) أن تطور عدد الطلبة بمرحلة التعليم الثانوى الفنى خلال هذه الفترة لم يكن أسعد حظاً من تطوره بالمرحلة الإعدادية ، إذ انخفض فى عام 60/59 بنسبة مئوية قدرها -2% ، ولم يزد خلال عام 61/60 عن 6% فقط .

وإذا كان قد ارتفع فى عام 62/61 ليصل إلى 46% فيلاحظ أنه يعود للانخفاض مرة أخرى عام 63/62 ليصل إلى 34% ، وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على حالة التخبط والسير غير المرضى لهذا النوع من التعليم - وخاصة بمرحلته الثانوية - مما يؤكد حقيقة أثر اتجاهات الطلاب وأولياء الأمور ومؤثرات الاعتبارات الاجتماعية فى تلك الآونة التى كانت ترى فى مهنة المدرس والمرشد الزراعى والكاتب والموظف الإدارى مكانة اجتماعية أفضل من الفنى فى المصنع أو الورشة ، أو ما شابه ذلك ، وما زالت هذه النظرة - للأسف الشديد - سائدة بين البعض من الشباب الليبى حتى الوقت الحاضر ، والدليل على ذلك تزايد الإقبال على التعليم الثانوى العام والعزوف عن التعليم الفنى والتقنى رغم كل المغريات ، وتلك من أكبر المشاكل التى تعانىها التربية فى ليبيا وخصوصاً فى السنوات الأخيرة ، وسوف يأتى توضيح ذلك بصورة أكثر تفصيلاً عند تناول البنية التعليمية الجديدة التى طبقت فى ليبيا فى أوائل الثمانينيات والعقبات التى واجهت تنفيذها .

#### (هـ) التعليم الدينى :

لقد سبقت الإشارة فى مقدمة هذا الفصل إلى أن بداية التعليم الدينى فى ليبيا كانت تعليمياً دينياً يتم تدريسه بالطرق التقليدية فى الجوامع والكتاتيب والربط والثغور الإسلامية ، ثم الزوايا السنوسية فيما بعد . غير أن هذا التعليم الدينى قد تعرض لحروب عقائدية شرسة وخاصة خلال فترة الإحتلال الإيطالى حتى اقتضى الأمر فى النهاية إلى إغلاق كافة الأماكن التى كانت تتخذ كمقار للتعليم ونشر الدين الإسلامى ، وذلك لما لهذا التعليم الدينى من تأثير فى تأجيج روح المقاومة وإثارة الحماس الدينى ضد الغزاة المحتلين .

وعلى الرغم من السماح بإعادة افتتاح المدارس القرآنية وممارسة أنشطة التعليم الدينى فى فترة الإدارتين البريطانية والفرنسية إلا أنه يبدو أن هذه السلطات قد تعمدت

تجاهل هذا النوع من التعليم حيث لم تعره اهتماماً يذكر ، وقد ظل تعليم أهلياً تحت إشراف الأهالي والمؤسسات الخيرية وذلك حتى حصول البلاد على استقلالها عام 1951 ، وعند ذلك «فقد أصبح التعليم الديني وخاصة في ولاية برقة تحت إشراف نظارة المعارف حيث تم افتتاح المعهد الديني بمدينة البيضاء عام 1952 إضافة إلى إشرافها على حوالي (44) زاوية ، و (40) كتاباً لتحفيظ القرآن ، ثم انتشر التعليم الديني في ولايتي طرابلس وفزان حيث بلغ عدد مراكز تحفيظ القرآن خلال العامين الأولين حوالي 84 مركزاً لتحفيظ القرآن وتدرّيس العلوم الشرعية وذلك بالإضافة إلى افتتاح إثني عشر معهداً ثانوياً دينياً لتعليم اللغة العربية والعلوم القرآنية في كافة أرجاء البلاد»<sup>(1)</sup> .

وقد تطور التعليم الديني خلال هذه الفترة بعد إحضار المناهج والكتب المدرسية من الأزهر ، حيث كان الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر - الحالي - أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية وذلك ضمن نخبة من الأزهريين الذين شاركوا في تطوير التعليم الديني في المعاهد الدينية وكليات الجامعة الإسلامية.

وهكذا فقد انتشرت المعاهد الدينية في جميع أرجاء البلاد بعد أن رصدت الدولة ميزانية خاصة بالتعليم الديني ، كما أصبحت الجامعة الإسلامية تتكون من ثلاث كليات هي : كلية الشريعة ، كلية أصول الدين ، كلية اللغة العربية ، كما شرعت في أيامها الأخيرة وقبل قيام الثورة بفترة قصيرة في برنامج الدراسات العليا بمنطقة الجغبوب جنوبي طبرق.

«وقد ورد ضمن خطة التنمية الأولى للسنوات 68/63 أن الميزانية المخصصة للجامعة الإسلامية تشكل نسبة 19% من مجموع مخصصات قطاع التعليم البالغ مقدارها 22.365.000 مليون جنيه ليبي»<sup>(1)</sup> .

يفهم مما تقدم أن هناك توجهاً في السياسة التعليمية خلال هذه الفترة نحو الاهتمام بالتعليم الديني يفوق الاهتمام بالتعليم العام والتعليم المهني والفني حيث وضع الملك

(1) نظارة معارف برقة ، (النشرة الإحصائية التعليمية لعام 58/57) ، ص 3 .

(2) المملكة الليبية ، وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 68/63 ، ص 24 .

محمد إدريس السنوسي بيده اللبنة الأولى لحجر الأساس لبناء المعهد الدينى بالبيضاء عام 1952 كما خصصت ميزانيات خاصة وإدارة مستقلة للجامعة الإسلامية والمعاهد الدينية مما أدى إلى قلة التركيز على الأنواع الأخرى من التعليم وذلك مما حدا بحكومة الثورة إلى أن تجعل ذلك من ضمن الأسباب التى أدت إلى إغلاق هذه الجامعة عام 1970 .

ولكن مهما يكن الأمر فإن أحداً لا يستطيع أن ينكر ، أو يتجاهل حقيقة الدور الهام الذى قامت به هذه الجامعة والمعاهد الدينية التابعة لها سواء معاهد البحوث أو القراءات أو غيرها فى نشر تعليم اللغة العربية والدراسات الإسلامية سواء داخل ليبيا أم خارجها ، حيث تخرج منها - بالإضافة إلى الليبيين - المئات من أبناء المسلمين فى كافة بقاع الأرض ، كما أن معظم خريجي هذه الجامعة من الليبيين هم الذين يشاركون الآن فى تسيير دفة العمل فى مجالات التعليم والقضاء والنيابة .

ولقد كان الأجدد ذكر إحصائية رقمية عن تطور التعليم الدينى فى ليبيا خلال هذه الفترة غير أنه - فى الواقع - قد تعذر على الباحث الحصول على مثل هذه الاحصائيات وذلك نتيجة لقيام الثورة الثقافية عام 1973 التى أفرغت مكتبة الجامعة من كل البيانات والمعلومات والاحصاءات الخاصة بذلك .

## ( و ) التعليم الجامعى :

لقد تناولت الدراسة الحالية فى الجزئية السابقة التعليم الجامعى الدينى ، أما التعليم الجامعى العام فقد تأسست فى ليبيا عام 1955 أول جامعة ليبية بالمفهوم الحديث باسم (الجامعة الليبية) فى مدينة بنغازى وافتتحت لها فرعاً فى مدينة طرابلس ، حيث بدأت هذه الجامعة بكلية الآداب والتربية التى بدأت الدراسة بها فى العام التالى بعدد (33) طالباً فقط ، ثم لحقتها كلية العلوم فى المقر الفرعى بطرابلس عام 1957 .

«وفى ذلك الوقت لم تخرج الأهداف الرئيسية للجامعة الليبية عن تكوين المعلمين للمدارس الإعدادية والثانوية بالتعليم العام ، وعن تكوين موظفين وإداريين للإدارات الحكومية والمؤسسات العامة المختلفة ، كما اعتمدت الجامعة الليبية فى نشأتها وتصميم

مناهجها وتشريع قوانينها ، وتأليف كتبها ، وتكوين أساتذتها وموظفيها على الخبرات العربية والأجنبية،<sup>(1)</sup> . إذ لم يكن في البلاد أساتذة أو خبراء بالشروط والكيفية المتعارف عليها اليوم بحيث يمكن الاعتماد عليهم في التدريس الجامعي ، أو تسيير هذه الجامعة ومرافقها اللهم إلا بعض الوظائف البسيطة مثل الكتبة والإداريين ، والخبراء والمستخدمين في المطاعم والمخازن والمرافق التابعة للجامعة .

وعلى أية حال فقد تطورت هذه الجامعة وأنشأت لها عام 1957 أيضاً كلية الاقتصاد والتجارة في بنغازي ، ثم افتتحت في عام 1962 كلية للحقوق في بنغازي أيضاً ، «ووصل عدد الكليات المنشأة قبل قيام الثورة في 1969 إلى (7) كليات ، منها ثلاث كليات في بنغازي هي الآداب والاقتصاد والحقوق ، وأربع كليات في طرابلس هي كليات العلوم والزراعة والهندسة والتربية»<sup>(2)</sup> .

ومن المآخذ التي سجلت على سياسة التعليم الجامعي في تلك الفترة هي أنها لم تراعى عند توزيع الكليات العلمية والأدبية بين المكانين اللذين تواجد فيهما تعليم جامعي عملية التوازن في إتاحة الفرص التعليمية الأدبية والعلمية حيث تركزت معظم الكليات الأدبية في المنطقة الشرقية بينما وضعت معظم الكليات العلمية في المنطقة الغربية من البلاد. كما أنها كانت تركز على الكم أكثر من الكيف حيث تشير دراسة للدكتور على الحوات إلى أنه «كثيراً ما تنتقد الجامعات في الوطن العربي بأنها تركز على الكم أكثر من الكيف ، أي أنها تقبل وتخرج أعداداً كثيرة من الطلاب ولكن كفاءتهم العلمية والتخصصية ضعيفة جداً ، بل أحياناً يصفها البعض بأنها لا تزيد على مستوى الشهادة الثانوية العامة إلا قليلاً ، فكأن الجامعة لم تعمل حيالهم شيئاً سوى تقديم بعض المعلومات وأساسيات التخصص»<sup>(3)</sup> .

والجامعة الليبية ربما يطولها بعض هذا النقد وبشكل محدد حيث أنها ركزت في البداية على تخريج مدرسين وإداريين ، وهذا يعود إلى عوامل وظروف تاريخية تتمثل

(1) مصطفى بوشعالي وآخرون ، تطور التعليم في ليبيا خلال السنوات 91/90/89 ، التقرير الوطني للجمهورية

الليبية المقدم للمؤتمر الدولي للتربية ، الدورة (43) ، جنيف ، 1992 ، ص 11 .

(2) الدكتور على الحوات ، التعليم العالي في ليبيا ، مجلة أمل ، العدد الأول ، سبتمبر 1993 ، ص 33 .

(3) المرجع السابق ، ص 68 .

فى الرغبة الملحة فى القضاء على الأمية وتوفير الموظفين لتغطية احتياجات البلاد. ومعنى ذلك أن سياسة التعليم الجامعى فى ذلك الوقت كانت تسعى إلى الإسهام فى نشر التعليم العام والثقافة العامة أكثر من تخريج أخصائيين وفنيين لأن الحاجة كانت ملحة إلى تخريج مدرسين مؤهلين بسبب التوسع فى التعليم ، إلى جانب الحاجة أيضاً إلى إداريين من ذوى الكفاءة لتسيير دقة الأمور فى كافة مرافق الدولة التى حصلت على استقلالها حديثاً ، غير أن ذلك ينبغى ألا يمنع بأى حال من الأحوال من ضرورة انتهاج سياسة الموازنة بين الكم والكيف. وهذا ما تحاول سياسة التعليم الجامعى فى ليبيا منذ بداية التسعينيات الأخذ به كما سيتم تناوله فى الفصول القادمة.

يستخلص الباحث من دراسة وتحليل واقع التعليم فى ليبيا خلال الفترة التى أعقبت حصول البلاد على استقلالها فى عام 1951 وحتى قيام أول خطة تربية عرفت بها البلاد عام 1963 جملة من الحقائق يمكن تلخيصها فيما يلى :-

1- تبين أن هناك اهتماماً متزايداً بالتعليم العام الإبتدائى والإعدادى وكذلك التعليم الدينى أكثر من الإهتمام بالتعليم الثانوى العام والتعليم الفنى والمهنى والتقنى وذلك على الرغم من حاجة البلاد الماسة - كبلد نام - إلى مثل الأنواع الأخيرة من التعليم.

2- نتيجة لقلّة المدارس الثانوية التى أفتتحت خلال هذه الفترة من جهة ، وعدم الوعى الاجتماعى والظروف الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى ، فإن هناك عزوفاً من قبل الطلاب وبعض أولياء الأمور عن مواصلة التعليم والاكتفاء بالمؤهل الذى يؤدى إلى الحصول على عمل وخاصة فى المجال المكتبى.

3- على الرغم من عدم وجود خطة للتعليم ذات أهداف محددة وبرنامج عمل محدد بزمان إلا أنه قد صدرت قوانين ولوائح لتنظيم كل نوع من أنواع التعليم تحت الاشراف الإدارى والمالى لنظارات المعارف بالولايات من جهة ، والوزارة على المستوى المركزى من جهة أخرى.

4- شملت الحكومة الجامعة الإسلامية برعاية أكثر ليس رغبة صادقة فى نشر هذا النوع من التعليم بقدر ما كانت رغبة فى التملق ومملاءة واسترضاء الأسرة

السنوسية الحاكمة آنذاك ، الأمر الذى أدى إلى انعكاس تلك السياسة على هذه الجامعة بالنتائج الوخيمة فيما بعد وذلك على الرغم من الدور الذى لعبته هذه الجامعة فى نشر اللغة العربية والدين الإسلامى فى بلاد كثيرة من العالم ، إضافة إلى ما خرجت من الليبيين المؤهلين تأهيلاً جامعياً متخصصاً فى مجالات اللغة العربية ، والشريعة والفقه ، وأصول الدين .

أما عن الجامعة الليبية فلا يود الباحث أن يكرر ما سبق أن ذكره عنها منذ قليل إلا أنها - فى الواقع - كانت تسير سيراً مرضياً نتيجة عدم الكثافة الطلابية من جهة ، وتوفير الموارد المادية والخبرات العربية والأجنبية الجيدة التى كان يتم التعاقد معها للعمل بكليات الجامعة حينذاك من جهة أخرى ، مما أدى إلى رفع كفاءتها الداخلية حينذاك .

وخلاصة القول أن ليبيا قد مرت بظروف سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة كانت لها انعكاساتها الخطيرة على التعليم والتى من أهمها أن السياسة التعليمية كانت تديرها الأيدى الأجنبية التى تتحكم فى الموارد المالية وهى الشريان الذى يغذى التعليم ، بل ويعتمد على هذه الموارد كافة القطاعات الأخرى فى الدولة ، ولكن ما أن اكتشف النفط وبدأ تصديره منذ أوائل الستينيات حتى تغيرت الأحوال وارتفع معدل الدخل القومى للبلاد ولم يكن يعوزها إلا السيطرة على مواردها الاقتصادية والتخطيط السليم لإقامة مشروعات التنمية .

وإذا كان هذا هو واقع التعليم فى ليبيا قبل ظهور التخطيط توسع عشوائى فى بعض الجوانب ، وقصور واضح فى جوانب أخرى ، فماذا ستكون أوجه التطوير ومجالاتها التى سينالها قطاع التعليم والتربية فى ليبيا بعد قيام التخطيط التربوى؟

هذا ما سوف يتم تناوله فى الفصل التالى من هذه الدراسة .